الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة المـــاليّة

تـــقـريـــر
حـول
مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018

13 أكتوبر 2017

الفـــهـــــرس

الصفحة

مـــقـــدمـــة 03

I– الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة 06

- التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2017 07
- توازن ميزانية الدولة لسنة 2018 20

II– الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة 27

- المداخيل الجبائية 30
- المداخيل غير الجبائية 36
- موارد التمويل 39

III – الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة 42

- نفقات التصرف 48
- نفقات التنمية 59
- تسديد الدين العمومي 119

مـقـــــدمـــــــــة

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 في إطار تجسيم الأولويات التي تضمنتها وثيقة قرطاج وبرنامج عمل حكومة الوحدة الوطنية لإرساء نموذج جديد يضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال توجه تشاركي منفتح على جميع الأطراف والحساسيات السياسية.

وقد تميز الوضع الإقتصادي خلال الفترة المنقضية من سنة 2017 بتسجيل بوادر ومؤشرات إيجابية خاصة على مستوى القطاع السياحي و إنتاج الفسفاط والصادرات (الصناعات الميكانيكية والكهربائية). ولكن الوضع لا يزال يتميز بلختلال التوازنات العامة وارتفاع مستوى عجز الميزانية والميزان التجاري وبطء نسق النمو و ارتفاع المديونية و بالإضافة إلى التحديات والصعوبات المرتبطة بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، تأثر الوضع الاقتصادي والأمني بالمحيط الخارجي.

واعتبارا للتحديات الكبيرة الراهنة ، وفي ظل منوال تنمية جديد تم رسمه ضمن المخطط التنموي للفترة 2016-2020 الذي يترجم التوجهات الكبرى للدولة ويحدد السياسات والأهداف التنموية الرامية بالأساس إلى تحقيق نمو إندماجي، تم في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018 وضع جملة من البرامج القطاعية الرامية الى تحقيق هذه الأهداف واتخاذ إجراءات جديدة لدفع الإستثمار ودعم القطاعات الحيوية التي تعترضها إشكاليات وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والفلاحة والسياحة بالإضافة إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم تشغيل أصحاب الشهائد العليا بمناطق التنمية الجهوية والتشجيع على الإدخار.

وبهدف تنشيط الاقتصاد ، سيتم خلال سنة 2018 إحداث خط تمويل جديد بـ 100 م د لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها وذلك بتمكينها من الحصول على التمويلات الضرورية لتمويل نشاطها.

وفي نفس الإطار وبهدف دعم ديمومة الشركات الصغرى والمتوسطة والحفاظ على مواطن الشغل بها، سيتم خصها بنظام جبائي تفاضلي بالتخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 25 % إلى 20%.

كما سيتم تدعيم القطاع الفلاحي والإحاطة بالفلاحين من خلال إحداث صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بالإضافة إلى التقليص في مدخلات الإنتاج.

وقصد تدعيم العمل الإجتماعي الذي تقوم به الدولة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى إعادة إدماج الحرفيين وأصحاب الدخل غير القار في الدورة الإقتصادية وذلك من خلال تمكين حوالي 30 ألف حرفي من الحصول على قروض جديدة و بإعفائهم من تسديد الديون المتخلدة بذمتهم لفائدة الديوان الوطني للصناعات التقليدية قبل سنة 2009.

ولتحسين ظروف العيش وضمان المقومات الأساسية لكرامة المواطن، سيتم إحداث خط تمويل جديد بعنوان ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار . بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج تمويل المسكن الأول لفائدة الشريحة الاجتماعية المتوسطة الـذي شرع في تنفيذه خلال 2017 .

وسيتواصل خلال 2018 العمل على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة بالمناطق ذات الأولوية التي تمت برمجتها بمخطط التنمية 2016-2020 والتي من شأنها أن تسمح بتحقيق نمو مستدام لكامل الجهات، بالإضافة إلى برنامج الحكومة لدفع النمو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للمشاريع الكبرى وذات القيمة المضافة العالية.

ويتضمن هذا التقرير ثلاثة أجزاء:

-**الجزء الأول** : توازن ميزانية الدولة .

-**الجزء الثاني** : تحليل الموارد

(المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية وموارد التمويل)

-**الجزء الثالث** : تحليل النفقات

(نفقات التصرف و نفقات التنمية و خدمة الدين العمومي)

الجزء الأول

تـــوازن مـيزانية الدولـة

التوازن المحتمل
لميزانية الدولة لسنة 2017

النتائج المنتظرة لسنة 2017

I. تطور الظرف الاقتصادي:

شهدت الأشهر الأخيرة من سنة 2016 بداية انتعاشة للنشاط الاقتصادي العالمي تواصلت خلال الأشهر الأولى من سنة 2017 .

وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي نسبة 3.6% في 2017 مقابل 3.2% مسجلة في 2016.

أما في منطقة الأورو فإن نسبة النمو المنتظرة لسنة 2017 ستبلغ 2.1% مقابل 1.8 % مسجلة في 2016 .

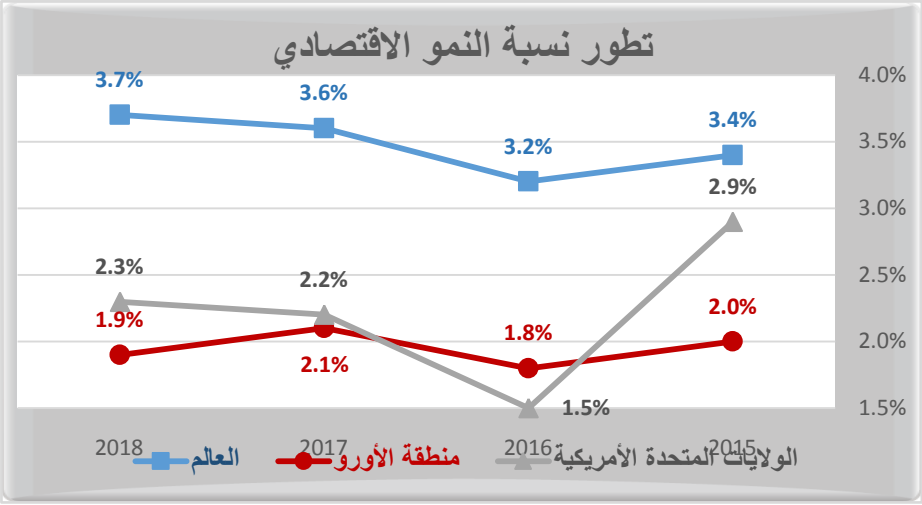

وتتوزع نسب النمو في منطقة الأورو بين أهم الدول كما يلي:

2018	2017	
1.8%	1.6%	فرنسا
1.8%	2.0%	المانيا
1.1%	1.5%	إيطاليا
2.5%	3.1%	أسبانيا

المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي في أكتوبر2017

و بالتوازي مع استرجاع النشاط الاقتصادي العالمي حيويته شهدت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا أدى إلى الترفيع في توقعات مستوى التضخم العالمي إلى 3.1% خلال 2017 مقابل 2.8% في 2016.

كما **استعادت** أسعار **النفط** في الأسواق العالمية **المنحى التصاعدي** ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر سبتمبر 2017 مستوى **51.9 دولار** للبرميل و معدل 56 دولار لشهر **سبتمبر** 2017 مقابل 50 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2017.

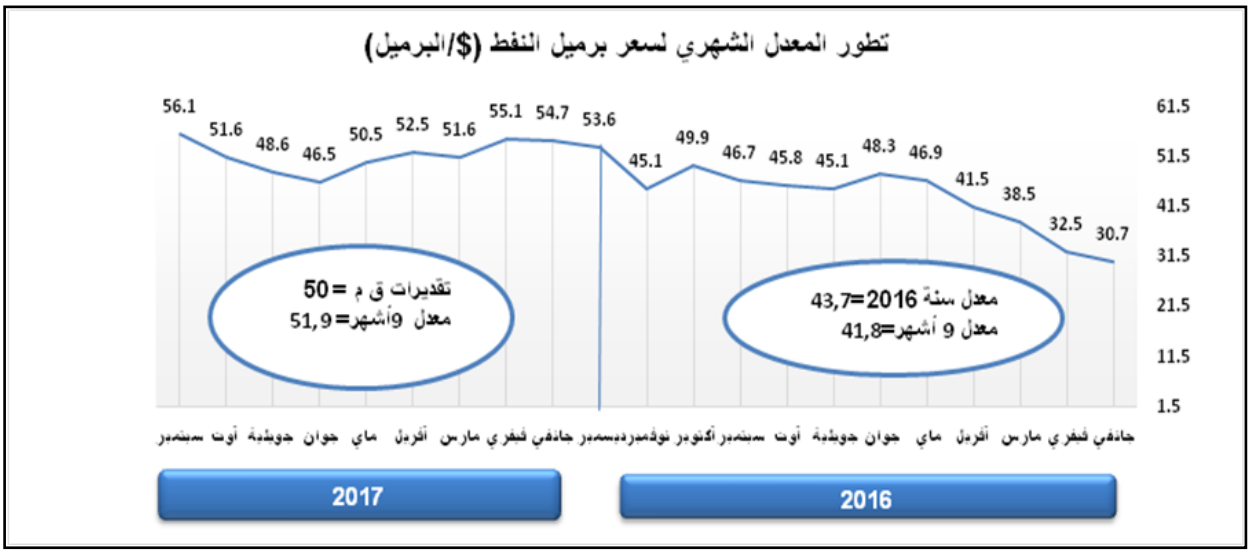

كل هذه العوامل الخارجية كان لها تأثيرا على الاقتصاد الوطني تجلى من خلال:

1. تواصل ارتفاع **أسعار صرف أهم العمـــلات** الرئيسية مقابل الدينـــار حيث بلغت في 9 أكتوبر 2017:

- 1 دولار = 2.485 دينار، وقد تم تحيين معدل سعر صرف الدولار في حدود 2.400 دينار لكامل السنة.

✓ 1 أورو = 2.910 دينار، وقد تم تحيين معدل سعر صرف الأورو في حدود 2.690 دينار لكامل السنة. علما وأن معدل سعر صرف الدولار إلى غاية شهر سبتمبر 2017 بلغ 2.396 د و معدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة بلغ 2.663 د.

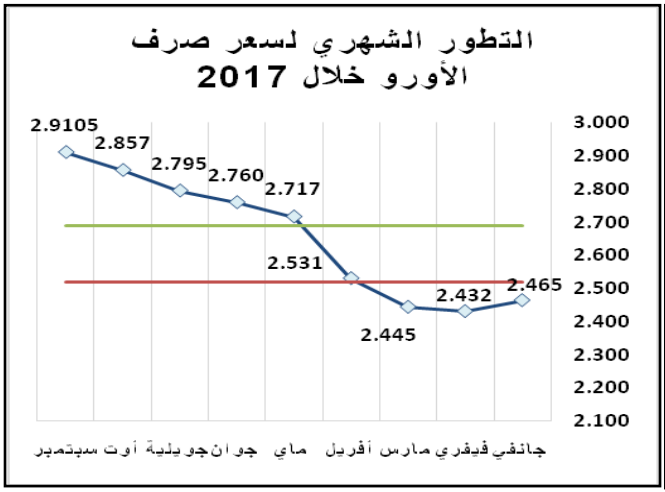

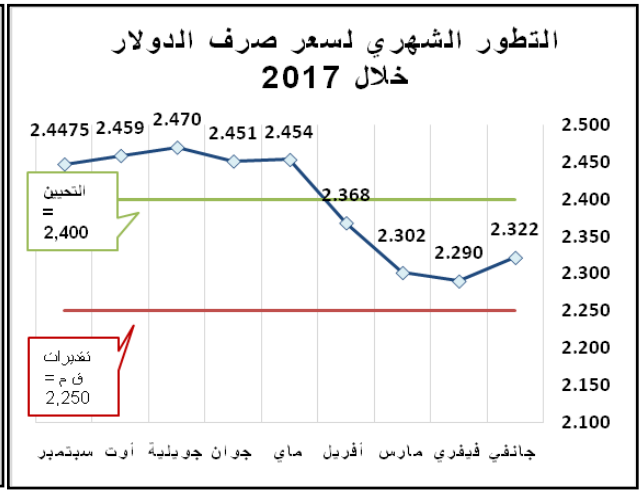

2. تحسن في النمو خلال السداسي الأول من سنة 2017 حيث تم تسجيل **1.9%** مقابل 1% في نفس الفترة من 2016.

وينتظر أن تبلغ نسبة النمو لكامل السنة **2.2%** مقابل 2.5% مقدرة بقانون المالية، وذلك بالعلاقة أساسا مع التراجع الكبير في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي (-14% في الثلاثي الثاني)، و بأسعار السوق تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.9 **%** مقابل **8.8%** مقدرة أوليا و **6.7%** مسجلة في سنة 2016.

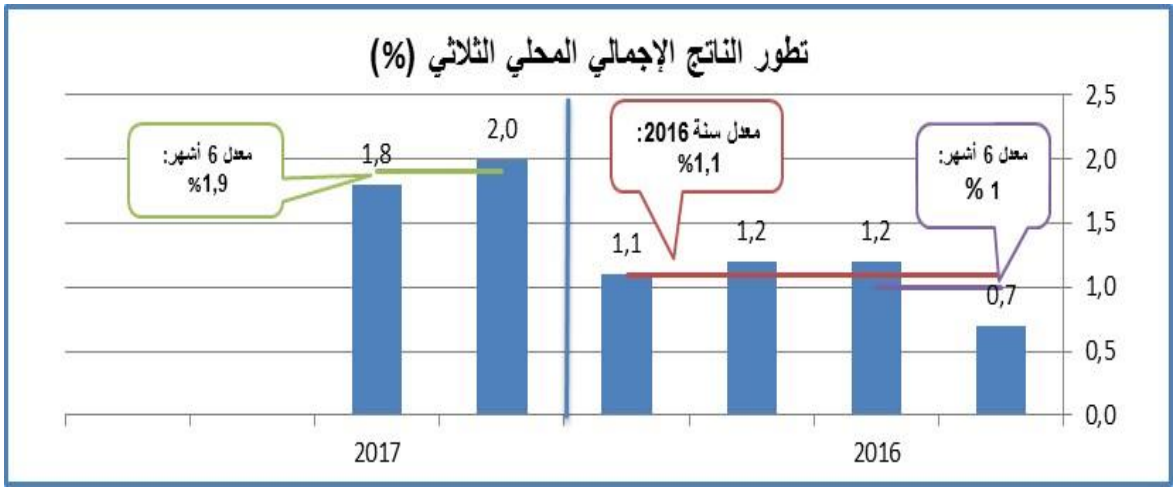

3. ارتفاع حجم الواردات الى موفى أوت 2017 بنسبة 19.3% مقابل تراجع بـــ 0.5% في نفس الفترة من سنة 2016، ودون احتساب قطاع الطاقة تسجل الواردات نسبة تطور تبلغ 17.5%، كما سجلت الصادرات تطورا بـــ 18.1% مقابل 1.2% في نفس الفترة من سنة 2016.

II. تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2017 و النتائج المنتظرة لسنة 2017:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2017 إلى تحيين النتائج المنتظرة لكامل السنة كما يلي:

1. على مستوى الموارد:

سجلت الموارد الجملية إلى موفى أوت 2017 مبلغ **22656 م د أي** نسبة انجاز إجمالية تبلغ 70% بالرجوع لتقديرات قانون المالية لسنة 2017 و مقابل نسبة نظرية للإستخلاصات في حدود 67% .

وتتأتى هذه الموارد أساسا من:

- **موارد ذاتية**: بلغت إلى موفى أوت 2017 حوالي **15149 م د** مقابل 13959 م د خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بـ 8.5% و نسبة إنجاز بـ 63.6% بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2017.
- **موارد اقتراض وخزينة**: بلغت إلى موفى أوت 2017 حوالي **7507 م د** مقابل **4318 م د** خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بـ **73.9**% ونسبة إنجاز 88.3%.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين جملة الموارد لسنة 2017 ما قدره **34455 م د** باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (125 م د) ، أي بزيادة بـ **2130 م د** بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي و 5144 م د أو 17.6% بالمقارنة مع نتائج 2016، وتتأتى هذه الموارد لحد **24125 م د** من موارد ذاتية أي ما يعادل **70%** من جملة الموارد و 10330 م د من موارد الاقتراض أو **30%** من جملة الموارد.

أ -المداخيل الجبائية :

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2017 ما قدره **14052 م د** مسجلة بذلك زيادة 15.3**% أو 1868 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

وعلى ضوء هذه النتائج ، ينتظر أن تسجل **الموارد الجبائية** لكامل سنة 2017 ما قدره **21250 م د** أي نسبة تطور بـ **13.6%** مقابل 15.6% مقدرة بقانون المالية مقارنة مع نتائج 2016 ، مما يفضي إلى ضغط جبائي في حدود 21.8%.

وتفسر هذه النتائج أساسا بـ:

- تطور المداخيل الجبائية **بالنظام الداخلي** (14.0% مقابل 19% مقدرة أوليا) نتيجة لاستخلاص 740 م د بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية مقابل 900 مقدرة أوليا.

  ودون اعتبار هذه المساهمة تسجل المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي نموا بـ 8.7% مقابل 12.5% مقدرة أوليا.
- تطور الموارد الجبائية المتأتية من **التوريد** بـ 12.5% مقابل 6% مقدرة أوليا و13.8% في موفى سنة 2016 و يفسر ذلك أساسا بارتفاع حجم الواردات التي سجلت 19.3%.إلى موفى أوت 2017 .

بحساب م.د	2016		2017		
	موفى أوت	سنة كاملة	ق م	موفى أوت	تحيين
الأداءات المباشرة	**5022.4**	**7576.8**	**9161.0**	**5939.6**	**8701.0**
الضريبة على الدخل	3926.5	5942.9	6219.4	4175.5	6119.4
الضريبة على الشركات البترولية	248.7	418.9	800.0	359.6	740.0
الضريبة على الشركات غير البترولية	847.2	1215.0	2141.6	1404.5	1841.6
الأداءات غير المباشرة	**7162.0**	**11125.2**	**12464.0**	**8112.6**	**12549.0**
المعاليم الديوانية	415.8	639.7	700.0	472.8	700.0
الأداء على القيمة المضافة	3252.2	5138.0	5920.5	3861.8	6141.0
المعلوم على الاستهلاك	1390.4	2174.2	2418.0	1587.2	2353.0
الأداءات والمعاليم الأخرى	2103.6	3173.3	3425.5	2190.8	3355.0
المجموع	**12184.4**	**18702.0**	**21625.0**	**14052.2**	**21250.0**
التطور	**0.8-%**	**0.8%**	**15.6%**	**15.3%**	**13.6%**
النظام الداخلي	8985.4 -4.4%	13837.1 -3.1%	16469.6 19.0%	10350.8 15.2%	15775.0 14.0%
النظام الديواني	3199.0 10.6%	4864.9 13.8%	5155.4 6.0%	3701.4 15.7%	5475.0 12.5%

ب -المداخيل غير الجبائية :

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2017 ما قدره 1097 م د أي بنقص قدره 678 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 مرده أساسا تسجيل مداخيل استثنائية بقيمة 868 م د في نفس الفترة من سنة 2016 بعنوان استعمال القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأسمال شركة اتصالات تونس (397 م د) ومداخيل لزمة الجيل الرابع 4G (471 م د).

ومن المتوقع أن تبلغ المداخيل غير الجبائية لكامل سنة **2017** حوالي **2875 م د** مقابل **2195 م د** مقدرة بقانون المالية أي بزيادة **680 م د** ناتجة بالأساس عن:

- زيادة بـ 255 م د بعنوان مداخيل النفط وأتاوة عبور الغاز الجزائري حيث من المتوقع أن تبلغ 1055 م د لكامل السنة مقابل 800 م د مقدرة بقانون المالية بالعلاقة مع ارتفاع سعر النفط (53 دولار للبرميل مقابل 50 دولار مقدرة بقانون المالية) و ارتفاع سعر صرف الدولار (2.400 دينار للدولار مقابل 2.250 دينار للدولار مقدرة بقانون المالية) بالإضافة إلى ارتفاع كميات الغاز الطبيعي الجزائري العابرة للبلاد التونسية .
- مداخيل إضافية مختلفة لفائدة ميزانية الدولة لحد 300 م د

بحساب م.د	2016		2017		
	موفى أوت	سنة كاملة	ق م	موفى أوت	تحيين
عائدات المساهمات	234.0	446.8	220.0	242.5	300.0
النفط و الغاز	132.3	293.0	800.0	346.7	1055.0
الهبات الخارجية	0.0	129.6	250.0	33.6	282.0
التخصيص	396.9	396.9	-	-	-
مداخيل المصادرة	70.0	130.0	200.0	0.0	200.0
لزمة الجيل الرابع G4	471.4	471.4	-	-	-
موارد أخرى	469.9	675.5	725.0	474.2	1038.0
المجموع	**1774.5**	**2543.2**	**2195.0**	**1097.0**	**2875.0**

ت موارد الاقتراض :

بلغت موارد الإقتراض الخ ارجية و الداخلية إلى موفى أوت 2017 والمدرجة بالميزانية حوالي **7096 م د** مقابل 8505 م د مقدرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **83.4 %** تهم الاقتراض الداخلي بنسبة **50%** والاقتراض الخارجي بنسبة **97%**.

ومن المتوقع أن تبلغ موارد الاقتراض لسنة 2017 ما قدره **10330 م د** مقابل 8505 م د مقدرة بقانون المالية وتتأتى من :

- الإقتراض الداخلي لحد **2016 م د** (2522 م د إقتراض و 506- م د موارد الخزينة الصافية)
- الإقتراض الخارجي لحد **8314 م د**

و تتأتى موارد الاقتراض الخارجي (8314 م د) من البنود التالية :

- برنامج دعم الميزانية : 2992 م د
- السوق المالية : 4479 م د
- مشاريع الدولة و القروض المحالة : 843 م د

علما و أنه من المتوقع إلى موفى 2017، تعبئة موارد اقتراض خارجية جملية في حدود 9732 م د إلا أنه سيتم إدراج 8314 م د منها لتمويل ميزانية 2017 و يتم الاحتفاظ بـ حوالي 1418 م د ضمن أرصدة الدولة لدى البنك المركزي التونسي لاستعمالها في سنة 2018.

2. على مستوى النفقات :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى أوت 2017 إلى تسجيل **22656 م د باعتبار قروض وتسبقات الخزينة الصافية(776 م د)** أي بنسبة انجاز بـــ **70%** مقارنة بتقديرات قانون المالية تتوزع كالأتي :

أ -نفقات التصرف :

بلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2017 حوالي **13075 م د** مسجلة بذلك زيادة بـــ 11.1 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016. وقد بلغت نسبة الانجاز 64.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتفسر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع نفقات التأجير العمومي. و من المنتظر أن تبلغ **نفقـات التصرف** لـكامل سنة 2017 حوالي **21540 م د** مقابل 20265 م د مقدرة بقانون المالية أي **بزيادة صافية بـــ 1275 م د** ناتجة بالأساس عن:

- زيادة صافية على مستوى نفقات الأجور بـــ 600 م د لمجابهة العجز المتوقع باعتبار تحمل النقص المسجل على مستوى احتساب كتلة الأجور لسنة 2016 ولسنة

2017 لتبلغ 14300 م د أو 14.7% من الناتج مقابل على التوالي 13700 م د أو 13.9% مقدرة أوليا.

- زيادة بعنوان نفقات **دعم المحروقات و الكهرباء بـــ 900 م د** لتبلغ 1550 م د مقابل 650 م د مقدرة بقانون المالية.
- إقتصاد في نفقات **دعم المواد الأساسية بـــ 100 م د** (1500 م د مقابل 1600 م د مقدرة أوليا) باعتبار نسق الاستهلاك الفعلي الى موفى سبتمبر : 860 م د أي ما يعادل 53 % باعتبار أن السحوبات على أساس قاعدة العمل المنجز فانه ينتظر تسجيل اقتصاد بـــ 100 م د.
- إقتصاد في النفقات الطارئة بـــ 125 م د.

بحساب م د	نتائج 2016		2017		
	أوت	سنة كاملة	ق م	أوت	تحيين
الأجور	**8911.9**	**13163.9**	**13700.0**	**9885.0**	**14300.0**
وسائل المصالح	**611.1**	**1077.9**	**1086.4**	**632.9**	**1086.4**
نفقات التدخل	**2242.8**	**4178.6**	**5112.4**	**2557.5**	**5912.4**
الدعم	1236.8	2210.7	2700.0	1038.7	3500.0
مواد اساسية	924.4	1580.7	1600.0	712.4	1500.0
محروقات	0	197.0	650.0		1550.0
نقل	312.4	433.0	450.0	326.3	450.0
تدخلات دون الدعم	1006.0	1967.9	2412.4	1518.8	2412.4
غير موزعة			**366.2**		**241.2**
نفقات التصرف	**11765.8**	**18420.4**	**20265.0**	**13075.4**	**21540.0**

ب نفقات التنمية:

بلغت نفقات التنمية الى موفى أوت 2017 حوالي 3385 م د مسجلة بذلك نسبة استهلاك بـــ 55.4 % مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتبلغ هذه النسبة 63% بالنسبة للاستثمارات المباشرة و 51.3% بالنسبة للتمويل العمومي.

وعلى ضوء متابعة تنفيذ الميزانية و السقف المتوقع للدفوعات إلى موفى السنة فقد تم ضبط نفقات التنمية لكامل سنة 2017 في مستوى **5700 م د** أي با قتصاد قدره **410 م د** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي .

بحساب م د	نتائج 2016		2017		
	أوت	سنة كاملة	ق م	أوت	تحيين
الاستثمارات المباشرة	1601.1	2795.9	2507.3	1579.8	2507.3
التمويل العمومي	809.2	1384.4	1686.7	866.3	1436.7
القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	404.3	645.5	673.4	500.0	673.4
الحسابات الخاصة بالخزينة	353.9	595.8	688.5	438.6	578.5
اعتمادات غير موزعة			554.1		504.1
نفقات التنمية	**3168.5**	**5421.6**	**6110.0**	**3384.7**	**5700.0**

ت خدمة الدين العمومي:

تم إلى موفى أوت 2017 تسديد مبلغ 3727 م د بعنوان أصل الدين العمومي و1693 م د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جملية بعنوان خدمة الدين في حدود 93% مقارنة بتقديرات قانون المالية.

ومن المنتظر تسجيل زيادة في خدمة الدين العمومي لكامل سنة 2017 بحوالي 1265 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية متأتية من ارتفاع **الأصل** بـــ 1225 م د يعود بالأساس **إلى تسديد القرض القطري (1148 م د)** في أفريل2017 و**الفائدة** بـ 40 م د.

وعلى هذا الأساس، من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي في 2017 ما قدره **7090 م د** منها 4835 م د بعنوان أصل الدين العمومي و2255 م د بعنوان الفائدة موزعة كما يلي:

بحساب م د	نتائج 2016		2017		
	أوت	سنة كاملة	ق م	أوت	تحيين
تسديد أصل الدين	**1661.0**	**3211.8**	**3610.0**	**3727.1**	**4835.0**
الداخلي	852.1	1829.8	1220.0	1011.9	1172.0
الخارجي	808.9	1382.0	2390.0	2715.2	3663.0
تسديد فائدة الدين	**1422.9**	**1986.4**	**2215.0**	**1693.1**	**2255.0**
الداخلي	795.5	1165.3	1145.0	939.9	1260.0
الخارجي	627.4	821.1	1070.0	753.2	995.0
خدمة الدين العمومي	**3083.9**	**5198.2**	**5825.0**	**5420.2**	**7090.0**
الداخلي	1647.6	2995.1	2365.0	1951.8	2432.0
الخارجي	1436.3	2203.1	3460.0	3468.4	4658.0

3. على مستوى التوازن :

بلغ **عجز الميزانية المحين لسنة 2017** مستوى **5977 م د** أو ما يعادل **6.1 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5345 م د أو 5.4 % مقدر و 5510 م د أو 6.1% مسجل في موفى 2016.

و بلغ حجم الدين العمومي مستوى 69.6 % من الناتج المحلي في موفى 2017 مقابل 61.9% في موفى سنة 2016.

ويحوصل الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2017 و النتائج المتوقعة لكامل سنة 2017:

بحساب م د

	نتائج 2016		2017		
	أوت	سنة كاملة	ق م	أوت	تحيين
الموارد الذاتية	**13959**	**21245**	**23820**	**15149**	**24125**
مداخيل جبائية	**12184**	**18702**	**21625**	**14052**	**21250**
مداخيل غير جبائية	**1775**	**2543**	**2195**	**1097**	**2875**
(هبات و تخصيص و مصادرة)	(467)	(657)	(450)	(34)	(482)
موارد الإقتراض و الخزينة	**4318**	**8066**	**8505**	**7507**	**10330**
جملة النفقات= جملة الموارد	**18277**	**29311**	**32325**	**22656**	**34455**
	12.6%	**9.1%**	**10.3%**	**24.0%**	**17.6%**
نفقات التصرف	**11766**	**18420**	**20265**	**13075**	**21540**
الأجور	**8912**	**13164**	**13700**	**9885**	**14300**
وسائل المصالح	**611**	**1078**	**1086**	**633**	**1086**
نفقات التدخل	**2243**	**4179**	**5112**	**2558**	**5912**
الدعم	**1237**	**2211**	**2700**	**1039**	**3500**
مواد أساسية	924	1581	1600	712	1500
محروقات	0	197	650		1550
نقل	312	433	450	326	450
تدخلات دون الدعم	**1006**	**1968**	**2412**	**1519**	**2412**
نفقات طارئة			366		241
نفقات التنمية	**3169**	**5422**	**6110**	**3385**	**5700**
قروض و تسبقات الخزينة الصافية	**259**	**271**	**125**	**776**	**125**
خدمة الدين	**3084**	**5198**	**5825**	**5420**	**7090**
الفائدة	1423	1986	2215	1693	2255
الأصل	1661	3212	3610	3727	4835
العجز دون التخصيص و الهبات المصادرة	**-3124**	**-5510**	**-5345**	**-3814**	**-5977**
النسبة من الناتج		-6.1%	-5.4%		-6.1%
حجم الدين العمومي		**55922**	**62660**		**67875**
النسبة من الناتج		61.9%	63.7%		69.6%

توازن ميزانية الدولة
لسنة 2018

توازن ميزانية الدولة لسنة 2018

1 -فرضيات ميزانية الدولة لسنة 2018:

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2018 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- **النتائج المتوقعة** لكامل سنة 2017 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة.
- **تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية** واعتماد نسبة نمو **بـ 3% بالأسعار القارة و 9.4 % بالأسعار الجارية لسنة 2018** مقابل 2.2 **% و 7.9 % محينة** لكامل سنة 2017.
- اعتماد **معدل سعر برميل النفط** الخام من نوع **"البرنت"** لكامل السنة بـ **54 دولار للبرميل** ، أي بزيادة دولار واحد بالمقارنة مع معدل سعر البرميل المحين في 2017.
- تطور واردات السلع بنسبة **8.1%** مقابل **13.2%** محينة لسنة 2017 و صادرات السلع بـ **9.7%** مقابل **8.1%** منتظرة لسنة 2017.

2 -التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية سنة 2018:

تعتمد التوجهات المتعلقة بميزانية 2018 على تحقيق الأهداف التالية :

- **دعم الموارد الذّاتية** للدولة خاصة الجبائية منها من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة ومزيد مقاومة التّهرب الضريبي .
- **التخفيض في حجم موارد الإقتراض** إلى حدود 27 % من جملة الموارد مقابل 30% منتظرة في 2017 و 28% مسجلة في 2016 .
- **ترشيد نّفقات ميزانية الدولة** وخاصّة نفقات الأجور والدّعم.
- **إستكمال الإصلاحات** التي شرع في تنفيذها خاصة التي تتعلق بـ:
  - مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية والديوانية.

- التحكم في نفقات الدعم.
- إصلاح الوظيفة العمومية ومزيد التحكم في كتلة الأجور.
- إصلاح صناديق الضمان الاجتماعي.

- **التقليص من عجز ميزانية الدّولة** إلى حدود 4.9 **%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1% محينة في 2017 و6.1 % مسجلة في 2016 .

3 -الضغوطات المسلطة على ميزانية 2018:

➢ **إنخفاض مناب الموارد الذاتية** (من 83% سنة 2010 إلى 70% سنة 2017) من جراء تراجع المداخيل الجبائية بالعلاقة مع انخفاض نسق النمو الاقتصادي و تراجع المداخيل غير الجبائيّة وخاصّة عائدات المنشآت العموميّة من جهة، و ارتفاع حجم الميزانية من جهة أخرى.

➢ **حتمية اللجوء إلى الإقتراض** وارتفاع نسبة حجم الدّين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع تراجع التّرقيم السيادي الدّولي لتونس.

➢ **إرتفاع حجم التأجير العمومي** الذي سجل زيادة بحوالي 110 % إلى غاية 2017 مقارنة بسنة 2010 ، أي حوالي **14.7%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10.8 % في 2010 (14300 م د مقابل 6785 م د).

➢ تواصل **تدهور الوضعيّة الماليّة لأهمّ المنشآت العموميّة** خلال السنوات الأخيرة.

➢ تدهور **الوضعيّة المالية لمؤسّسات الضمان والحيطة الاجتماعية**.

➢ **الإرتفاع المتزايد لكلفة الدعم في ميزانية الدولة** حيث تطورت من 2.4 % من الناتج في 2010 إلى 3.6 % من الناتج منتظرة في 2017 .

و بالتالي فان **المحافظة على سلامة التوازنات المالية** تستوجب اتخاذ جملة من الإجراءات و القرارات **لتوفير موارد إضافية** لميزانية الدولة ، وذلك قصد تحقيق **التوازن المرجـو** و ضمان **ديمومة** للدين العمومي.

4 -توازن ميزانية الدولة لسنة 2018:

يقدر حجم ميزانية الدولة بـ **35951 م د** لسنة 2018 بلعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (100 م د) أي بزيــادة **4.3 %** أو **1496 م د** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

I. على مستوى الموارد :

- **تطور الموارد الجبائية بـنسبة 10.5%** لتبلغ **23484 م د،** وقد تم الأخذ بعين الإعتبار مردود الإجراءات المقترحة لتدعيم موارد الدولة في مشروع قانون المالية والمقدّرة بحوالي **2000 م د** و كذلك الانعكاس السلبي لمواصلة تطبيق الإعتماد الجبائي (CREDIT D'IMPOT)وبذلك يرتفع معدل الضغط الجبائي إلى حدود **22.0%.**
- تعبئة موارد بقيمة **2931 م د** بعنوان **مداخيل غير جبائية** مقابل 2875 م د منتظرة لسنة 2017 .

وتتوزع **أهم بنود** هذا العنوان كما يلي :

- **875 م د** بعنوان **النفط والغاز** تهم مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط (401 م د) والأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية (474 م د).
- **365 م.د** بعنوان **هبات خارجية** مقابل 282 م.د منتظرة سنة 2017.
- **500 م.د** بعنوان مداخيل **أملاك المصادرة** مقابل 200 م.د محينة.
- **382 م د** بعنوان **عائدات المساهمات** متأتية بالخصوص من أرباح البنك المركزي التونسي (230 م د) والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (133 م د) مقابل 300 م د مرتقبة لسنة 2017 .

II. على مستوى النفقات :

تم ضبط نفقات التصرف في حدود **22136 م د** أي بزيادة 596 م د أو 2.8 % مقارنة بنتائج 2017 محينة ، موزعة أساسا كما يلي:

- **ضبط الإعتمادات** المخصصة لنفقات الأجور بـ **14751 م د أو 13.8%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14300 م د أو 14.7**%** من الناتج محينة في 2017.
- **تخصيص مبلغ 3520 م د لنفقات الدعم** (مقابل 3500 م د متوقع سنة 2017) يهم :

1 - المواد الأساسية : 1570 م د.

تم ضبط منحة دعم المواد الأساسية في حدود هذا المبلغ ، باعتبار فرضية إقرار مراجعة لأسعار بعض المواد و بانعكاس مالي يقدر بـ**330 م د**

2- المحروقات و الكهرباء : 1500 م د .

تم تخصيص اعتمادات بعنوان منحة دعم المحروقات بمبلغ 1500 م د أي تقريبا نفس المستوى المحتمل لسنة 2017 (1550 م د) علما و أن توازن منظومة المحروقات في سنة 2018 يقتضي بالإضافة إلى منحة الدولة ما يلي:

- تجسيم التعديل المبرمج لشهر أكتوبر 2017 لأسعار المواد البترولية الذي يقدر مردوده السنوي في سنة 2018 بـ 200 م د.
- إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم في سنة2018 لتعبئة حوالي 700 م د موزعة كما يلي:
  - 342 م د بعنوان مردود تعديل أسعار المواد النفطية.
  - 358 م د بعنوان مردود تعديل تعريفتي الكهرباء و الغاز.

علما و أن **الزيادة بـ 1 دولار** في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ **121 م د** و الزيادة بـ **10 مليمات** في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ **30 م د** في النفقات المذكورة.

3- النقل: 450 م د.

يهم هذا المبلغ دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

وقد تمت المحافظة على نفس المستوى المتوقع لسنة 2017 ، باعتبار فرضية إقرار مراجعة للأسعار الحالية بقيمة **30 م د**.

- رصد **200 م د** لفائدة **الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية** مقابل 500 م د تم رصدها في 2017 ، وذلك بالعلاقة مع التمشي الخاص **بتنويع مصادر التمويل** للصندوق المذكور وخاصة في ما يتعلق بالمساهمة الاجتماعية التضامنية (css) .
- حصر **نفقات التنمية في حدود 5743 م د أو 5.4%** من الناتج المحلي الإجمالي وهو تقريبا نفس المستوى المنتظر صرفه سنة 2017 وذلك دون اعتبار مشاريع بقيمة **500 م د** سيتم إنجازها في **إطار الشراكة مع القطاع الخاص**.
- **تسديد مبلغ 7972 م د** بعنوان **خدمة الدين العمومي** أصلا (5185 م د) وفائدة (2787 م د).

III. على مستوى العجز والتمويل :

تبعا لما سبق ذكره،

- يقدر مستوى **عجز الميزانية** لسنة 2018 بـ **4.9 %** أو **5216 م د** من الناتج مقابل **6.1 %** أو **5977 م د** متوقع لسنة 2017 ، وهو ما يستدعي تعبئة قروض لتمويل الميزانية لحد **9.5 مليار دينار** لسنة 2018 منها 2.2 مليار دينار اقتراض داخلي والبقية (7.3 مليار دينار) باللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- و على هذا الأساس، سيبلغ حجم الدين العمومي 71.4% من الناتج أو 76.2 مليار دينار مقابل على التوالي 69.6 % أو67.9 مليار دينار منتظرة في موفى سنة 2017.

و يحوصل الجدول الموالي تقديرات **توازن** ميزانية الدولة لسنة 2018 وتطورها مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2017:

	2016	2017		2018
		ق م	تحيين	ق م
الموارد الذاتية	**21245**	**23820**	**24125**	**26415**
	5.2%	12.1%	13.6%	9.5%
المداخيل الجبائية	**18702**	**21625**	**21250**	**23484**
التطور	0.8%	15.6%	13.6%	10.5%
نسبة الضغط الجبائي	20.7%	22.0%	21.8%	22.0%
المداخيل غير الجبائية	**2543**	**2195**	**2875**	**2931**
(منها الهبات و التخصيص و المصادرة)	(655)	(450)	(482)	(865)
موارد الاقتراض والخزينة	**8066**	**8505**	**10330**	**9536**
جملة النفقات = جملة الموارد	**29311**	**32325**	**34455**	**35951**
	9.1%	**10.3%**	**17.6%**	**4.3%**
نفقات التصرف	**18420**	**20265**	**21540**	**22136**
الأجـــور	**13164**	**13700**	**14300**	**14751**
النسبة من الناتج	14.6%	13.9%	14.7%	13.8%
وسائل المصالح	**1078**	**1086**	**1086**	**1150**
التدخلات	**4179**	**5112**	**5912**	**5831**
الدعم	**2211**	**2700**	**3500**	**3520**
(المواد الأساسية)	(1581)	(1600)	(1500)	(1570)
(المحروقات)	(197)	(650)	(1550)	(1500)
(النقل)	(433)	(450)	(450)	(450)
تدخلات دون الدعم	**1968**	**2412**	**2412**	**2311**
النفقات الطارئة و غير الموزعة		**366**	**241**	**404**
نفقات التنمية	**5422**	**6110**	**5700**	**5743**
قروض وتدخلات الخزينة الصافية	**271**	**125**	**125**	**100**
خدمة الدين العمومي	**5198**	**5825**	**7090**	**7972**
الفائدة	1986	2215	2255	2787
الأصل	3212	3610	4835	5185
العجز دون الهبات و التخصيص و المصادرة	**-5510**	**-5345**	**-5977**	**-5216**
النسبة من الناتج%	**-6.1%**	**-5.4%**	**-6.1%**	**-4.9%**
حجم الدين العمومي	**55922**	**62660**	**67875**	**76165**
النسبة من الناتج%	**61.9%**	**63.7%**	**69.6%**	**71.4%**

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة

موارد ميزانية الدولة

1 – تقدّر جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2018 بـ **35951 م د** (*)أي زيادة **بـ 1496 م د أو 4.3%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

تطور هيكلة موارد ميزانية الدولة

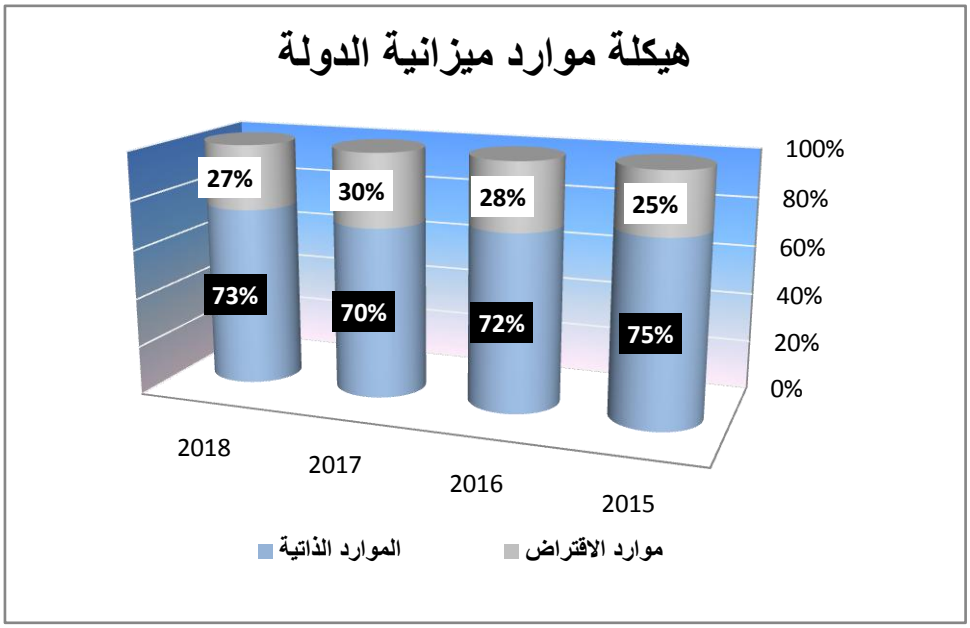

2 – وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على:

- **النتائج المحتملة** لسنة 2017 **وتطور مختلف المؤشرات** الاقتصادية لسنتي 2017 و 2018 خصوصا فيما يتعلّق بالنمو بالأسعار القارة و التضخم وهيكلة وتطوّر واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية.
- اعتماد **نسبة نمو بـ3%** بالأسعار القارة.
- اعتماد **معدل سعر النفط** بـ **54 دولار للبرميل** لنوعية البرنت مقابل **53 دولار للبرميل** محين لسنة 2017.

(*) باعتبار القروض الخارجية المحالة (100 م د)

- إقرار إجراءات جديدة لتعبئة موارد في حدود **2000 م د**.
- تعبئة موارد اقتراض في حدود **9.5 مليار دينار**.

3 –و يحوصل الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2018 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

موارد ميزانية الدولة

بحساب م د

	2016	2017		2018	الهيكلة
		ق م	تحيين	تقديرات	%
موارد ذاتية	**21245**	**23820**	**24125**	**26415**	**% 73**
	%5.2	%12.1	%13.6	%9.5	
• مداخيل جبائية	18702	21625	21250	23484	**% 65**
	%0.8	%15.6	%13.6	%10.5	
• مداخيل غير جبائية	2543	2195	2875	2931	**% 8**
	%55.1	**%**13.7-	**%**13.1	**%**1.9	
موارد الاقتراض و الخزينة	**8066**	**8505**	**10330**	**9536**	**% 27**
	% 20.8	%5.4	%28.1	% 7.7-	
الجملة	**29311**	**32325**	**34455**	**35951**	**100**
	% 9.1	**% 10.3**	**%17.6**	**% 4.3**	**%**

وتتأتى هذه الموارد لحد **73 %** من الموارد الذاتية و **27 %**من الإقتراض .علما وأن مناب الجباية ينحصر في حدود **65 %** مقابل **62 %**متوقع في **2017 و 64 %** في **2016.**

الـــمـــداخـــيل الـــجـــبائية

المداخيل الجبائية

1 - تقدّر **المداخيل الجبائية** لسنة 2018 بـ **23484 م د** أي بزيادة **10.5%** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017. وتتضمن هذه التقديرات مردود مختلف الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2018 والمقدرة بـــ **2000 م د** باعتبار مردود المجهود الإضافي للإستخلاص الذي تقوم به مختلف مصالح وزارة المالية ومردود المساهمة الإجتماعية التضامنية إلى جانب الزيادة في بعض المواد المختصة بها الدولة.

ودون اعتبار هذه الاجراءات، ينحصر تطور المداخيل الجبائية في مستوى **1.1 %**.

وتفضي هذه التقديرات إلى **نسبة ضغط جبائي جملي** في حدود **22 %.**

2 - و يحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2017.

المداخيل الجبائية

بحساب م د

	2016	2017			2018
	نتائج	ق م	8 أشهر	تحيين	ق م
الأداءات المباشرة	7577	9161	5939	8701	8385
	%3.1-	% 20.9	%18.3	%14.8	% 3.6-
الأداءات غير المباشرة	11125	12464	8113	12549	15099
	%3.7	%12.0	% 13.3	%12.8	%20.3
جملة المداخيل الجبائية	**18702**	**21625**	**14052**	**21250**	**23484**
	% 0.8	**% 15.6**	**%15.3**	**% 13.6**	**% 10.5**
نسبة الضغط الجبائي	**% 20.7**	**%22.0**		**% 21.8**	**% 22.0**

3 - وتتوزع الموارد الجبائية لحد **36 % من أداءات مباشرة** ولحد **64 %** من **أداءات غير مباشرة.**

تطور نسبة الأداءات المباشرة من المداخيل الجبائية

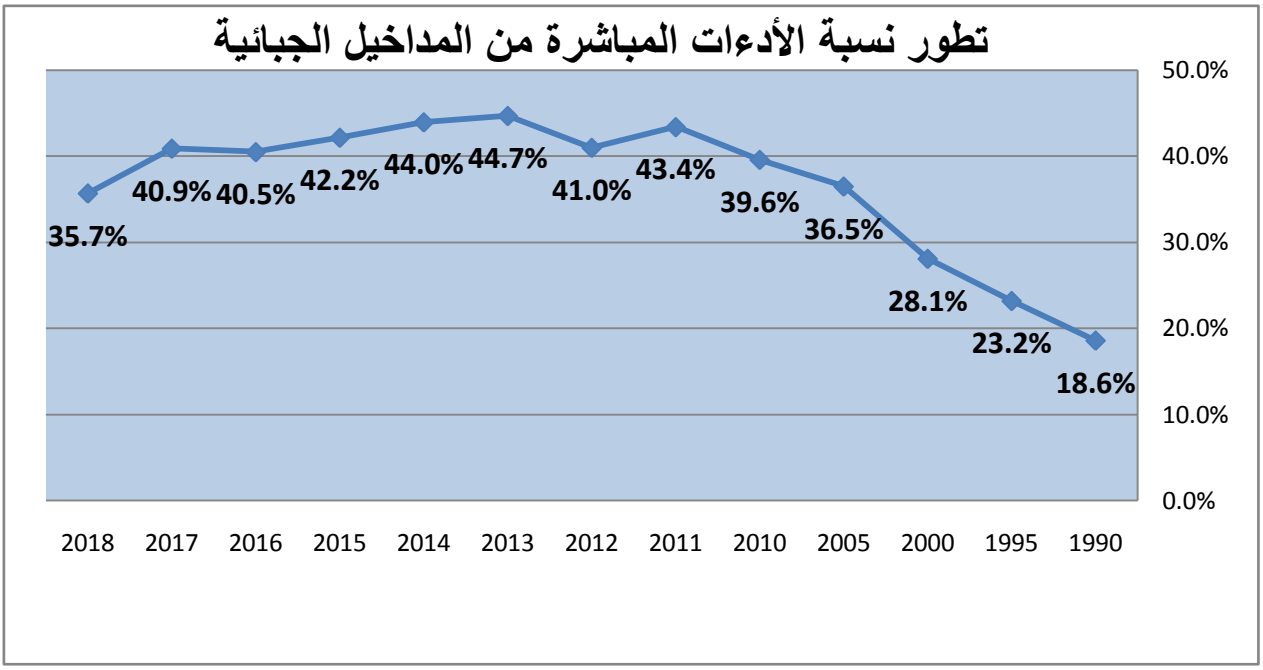

4 - تقدر **الأداءات المباشرة** بـ **8385 م د** أي بتراجع بـ **3.6%**مقارنة بالنتائج المحتملة لـ2017 يفسر أساسا بـ:

- تراجع **الضريبة على الدخل** بـ 3.1 مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2017 وذلك بالعلاقة مع مواصلة العمل بالإعتماد الجبائي.
- تراجع **الضريبة على الشركات** بـ **4.9 %** بالعلاقة أساسا مع مردود المساهمة الظرفية الاستثنائية المسجلة في 2017 (بلغت 740 م د في 2017) .

الأداءات المباشرة

بحساب م د

	2016 نتائج	2017			2018
		ق م	8 أشهر	تحيين	ق م
الضريبة على الدخل	**5943**	**6219**	**4175**	**6119**	**5931**
	% 16.8	**% 4.7**	**%6.3**	**%3**	**% 3.1-**
المرتبات و الأجور	4107	4068	2739	3968	3501
	% 15.5	%0.9-	%0.2-	%3.4-	%11.8-
موارد أخرى	1836	2151	1436	2151	2430
	% 19.9	%17.2	% 21.7	%17.2	% 13
الضريبة على الشركات	**1634**	**2942**	**1764**	**2582**	**2454**
	%40.2-	**% 80**	**% 61**	**% 58**	**% 4.9-**
الشركات البترولية	419	800	360	740	755
	% 61.5-	% 91	% 44.6	%76.7	% 2
الشركات غير البترولية	1215	2142	1404	1842	1699
	% 26.1-	%76.3	%65.8	% 51.6	%7.7-
جملة الأداءات المباشرة	**7577**	**9161**	**5939**	**8701**	**8385**
	%3.1-	**%20.9**	**%18.3**	**% 14.8**	**% 3.6-**

5 - و بخصوص **الأداءات غير المباشرة** المقدرة لسنة 2018 بـ **15099 م د**، فهي تسجل نسبة نمو بـ **20.3 %** بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2017.

6 - و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2018 على أساس :

أ. تطور مردود **المعاليم الديوانية** بـ **55.6 %** بالعلاقة مع مراجعة المعاليم الديوانية لبعض المنتجات ليبلغ منابها من الجباية **4.6 %** مقابل **3.3 %** محتملة في **2017**.

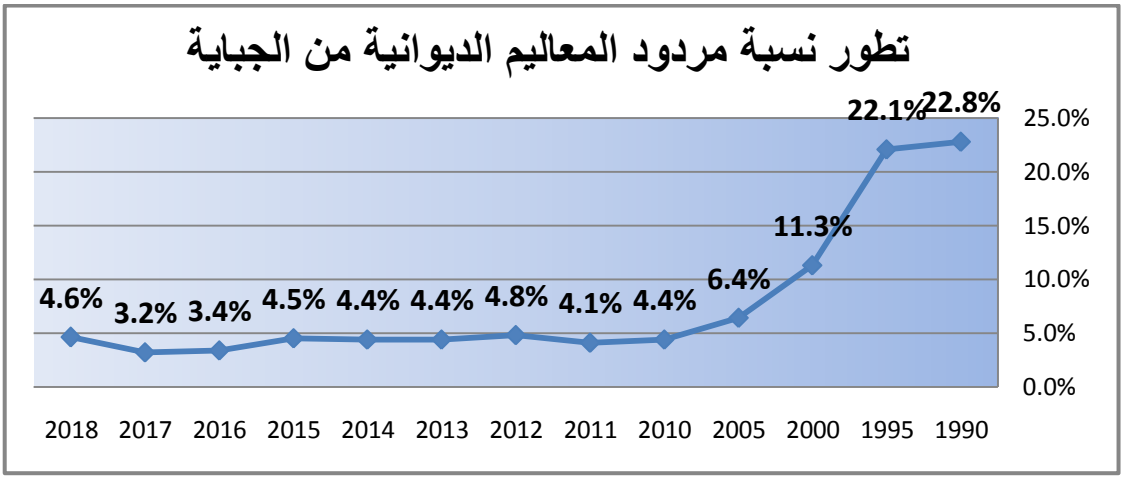

ب. تطور مردود **الأداء على القيمة المضافة** بـ **16.3 %** لتبلغ حوالي **7140 م د** و ذلك بالعلاقة مع الإجراءات المقترحة بقانون المالية و التي يقدر مردودها بحوالي **515 م د**. ويتأتى مردود هذا الأداء لحد 7 % من الإستخلاصات الموظفة عند التوريد و لحد 26.1 % من الإستخلاصات بالسوق الداخلية.

ت. نمو مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ **24.1 %** بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2017 وذلك بالعلاقة مع الإجراءات المقترحة بقانون المالية (+ 328 م د) ليبلغ المردود المقدر لسنة 2018 بـ**2921 م د** و يتأتى أساسا بعنوان المنتوجات التالية:

- التبغ (1085 م د أو 37.2%)
- المنتجات النفطية (739 م د أو 25.3 %)
- المشروبات الكحولية (449 م د أو 15.3 %)
- السيارات (380 م د أو13%)
- والمنتجات الأخرى (268 م د أو9.2%).

الأداءات غير المباشرة

بحساب م د

	2016	2017			2018
	نتائج	**ق م**	**8 أشهر**	**تحيين**	**ق م**
المعاليم الديوانية	**640**	**700**	**473**	**700**	**1089**
	% 23.2-	% 9.4	%13.7	% 9.4	% 55.6
الأداء على القيمة المضافة	**5138**	**5920**	**3862**	**6141**	**7140**
	% 1.6	% 15.2	% 18.7	%19.5	%16.3
المعلوم على الاستهلاك	**2174**	**2418**	**1587**	**2353**	**2921**
	%22.6	% 11.2	%14.2	% 8.2	%24.1
معاليم أخرى	**3173**	**3426**	**2191**	**3355**	**3949**
	% 3.7	% 7.9	%4.1	% 5.7	%17.7
جملة الأداءات غير المباشرة	**11125**	**12464**	**8113**	**12549**	**15099**
	% 3.7	% 12.0	%13.3	%12.8	% 20.3

7 - و يبقى تطور الأداءات غير المباشرة **رهين** :

- تحقيق **النمو المقدر بـ 3%** بالأسعار القارة **و 9.4 %** بالأسعار الجارية و تطور الواردات و نمو مردود الأداء على القيمة المضافة باعتبار أهمية وزنه من مجموع الأداءات غير المباشرة (47 %) أو من جملة المداخيل الجبائية (30 %)
- تجسيم الإجراءات الجبائية المقترحة.

8 - وحسب طريقة الاستخلاص، يبقى **الخصم من المورد** السبيل الأمثل لاستخلاص الجباية حيث تطور مناب الخصم من المورد من 19 % سنة 2000 إلى 32% مسجلة في 2016 و29 % متوقعة لسنة 2017 و 26 % مقدرة لسنة 2018 .

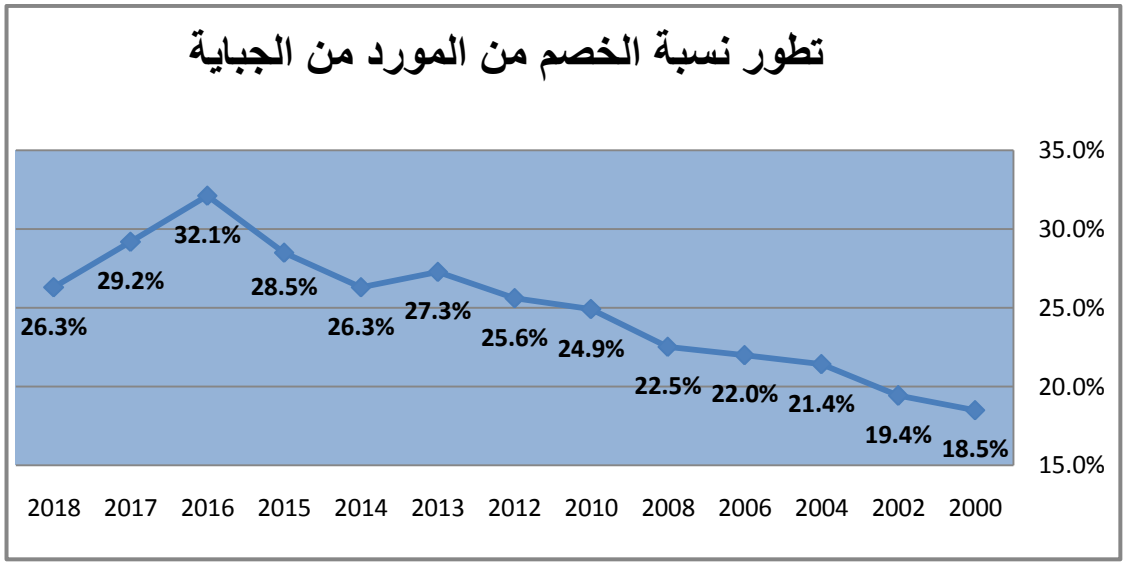

المداخيل غير الجبائية

المداخيل غير الجبائية

1 - تقدر **المداخيل غير الجبائية** لسنة 2018 بـ **2931 م د** مقابل **2875 م د** مرتقب تعبئتها بعنوان سنة 2017 و يحوصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخيل:

بحساب م د

	نتائج 2016	2017 ق م	2017 تحيين	ق م 2018
عائدات المساهمات	447	220	300	382
أتاوة عبور الغاز	293	300	440	474
مداخيل النفط	-	500	615	401
الهبات الخارجية	130	250	282	365
استخلاص القروض (أصلا و فائدة)	188	190	195	197
قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة	130	200	200	500
لزمة الجيل الرابع G4	471	-	-	-
التخصيص : إستعمال القسط الأخير من إتصالات تونس	397	-	-	-
مداخيل إضافية			300	
مداخيل أخرى	488	535	543	612
الجملة	**2544.0** %55.1	**2195** %13.7-	**2875** % 13.0	**2931** % 1.9

2 –وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة **401 م د** بعنوان **مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط** الخام.
- استخلاص **474 م د** بعنوان الأتاوة **الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري** العابر للبلاد التونسية وتم ضبط هذه التقديرات (**474 م د)** على أساس الفرضيات التالية:

-كميات الغاز العابرة للبلاد التونسية : حوالي 18 مليار متر مكعب.

-الكميات المقتطعة من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 586 ألف طن معادل نفط.

-الكميات المصدرة :271 ألف طن معادل نفط.

- معدل سعر "برنت" 54 دولار للبرميل مقابل 53 دولار محتمل لسنة 2017.

- تعبئة **382 م د** بعنوان **عائدات المساهمات** الراجعة للدولة.
- تعبئة **500 م د** بعنوان **قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة.**
- تعبئة **هبات** في حدود **365 م د** منها حوالي **215 م د** متأتية من الاتحاد الأوروبي.

مـــــــوارد التمويـــــــــل

مـــوارد التمويـــل

1 -ضبطت تقديرات **موارد التمويل** لسنة 2018 بـ **9536 م د** على أساس **تمويل عجز الميزانية** (باعتبار الهبات والمصادرة 865 م د) لحد **4351 م د** و **تسديد أصل الدين العمومي** لسنة 2018 لحد **5185 م د**.

2 - وتتأتى موارد الاقتراض مبدئيا من **الاقتراض الداخلي** لحد **2200 م د**، ومن **الاقتراض الخارجي** لحد **7336 م د.**

3 - ومن المتوقع أن تتأتّى موارد **الاقتراض الخارجي** (7336 م د) باعتبار القروض الخارجية المحالة من:

- دعم الميزانية :**5174 م د**
- السوق المالية العالمية :**1416 م د**
- القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة : **646 م د**
- القروض الخارجية الموظفة لمشاريع المؤسّسات العمومية :**100 م د**

4 - وينتظر أن تتم تعبئة موارد **الاقتراض الداخلي** بـ **2200 م د** أساسا بواسطة مختلف رقاع الخزينة.

5 -و بناء على **الاقتراض الصافي** المقدر لسنة 2018 بـ **4351 م د** (باعتبار القروض المحالة)، ينتظر أن يبلغ **حجم الدين العمومي** **76165 م د** في موفى سنة 2018 أي ما يعادل**71.4 %** من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون لحد **71 %** من الدين الخارجي و **29 %** من الدين الداخلي.

نسبة الدين العمومي من الناتج

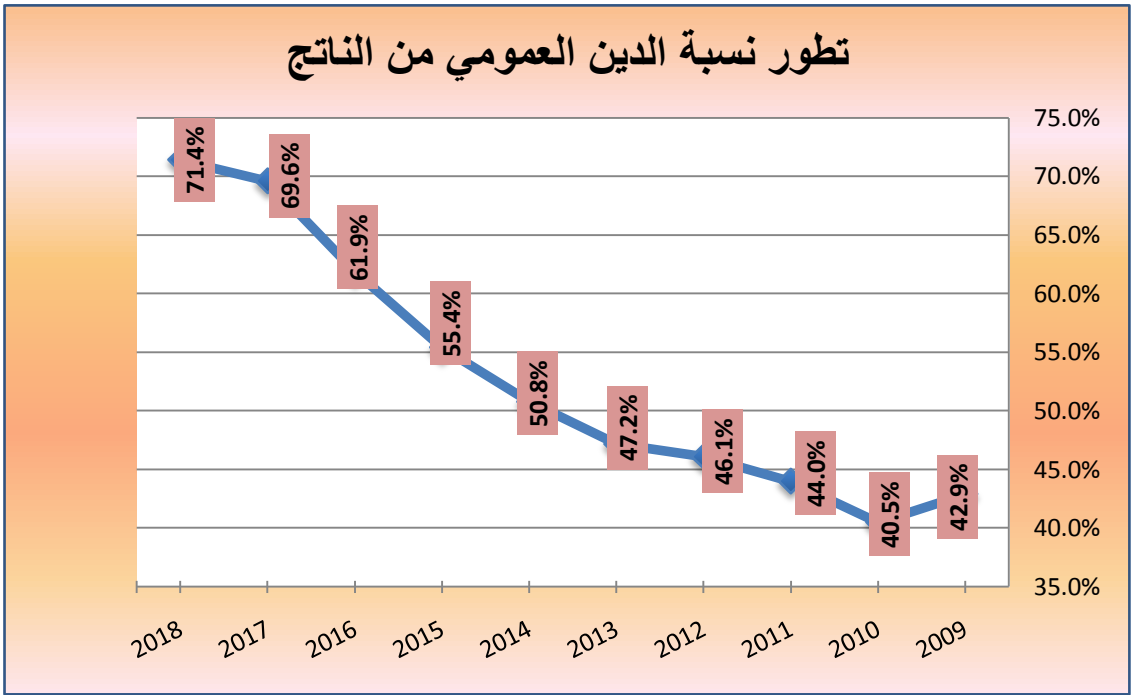

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة

نفقـات ميزانيّة الدّولة لسنة 2018

1 - تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 16 المؤرخ في 07 جوان 2017 والتي ارتكزت أساسا على التوجهات الرئيسية التالية :

–تحقيق التوازنات العامة

–التحكم في مستوى المديونية

–مواصلة إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف

–مواصلة مراجعة الإجراءات والقيام بالإصلاحات الهيكلية

2 - تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم الأخذ بعين الاعتبار،عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018، بإستراتيجية إصلاح الوظيفة العمومية وتطوير التصرف في الموارد البشرية وذلك باتباع التمشي التالي :

– وضع برنامج استثنائي عاجل للحد من تضخم الأعوان العموميين بالوظيفة العمومية والتخفيف من ضغط الأجور وذلك بتمكين أعوان الوظيفة العمومية من الانخراط بصفة اختيارية في :

- ✓ **برنامج الإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية** (القانون عدد 51 لسنة 2017 المؤرخ في 28 جوان 2017)، وذلك بالنسبة للأعوان والعملة الذين يبلغون السن القانونية للإحالة على التقاعد خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2018 إلى 01 جانفي 2021. علما وأنه يتم تمتيع المعنيين بالأمر بالجراية بصفة فورية ابتداء من تاريخ الانقطاع عن النشاط من ناحية وبتنفيل يساوي الفترة المتبقية لبلوغ السن القانونية للإحالة على التقاعد من ناحية أخرى.
- ✓ **برنامج المغادرة الاختيارية** وذلك بالنسبة لأعوان الوظيفة العمومية غير المعنيين بالبرنامج الاستثنائي للتقاعد المبكر، ويتمثل في تمكين العون وبطلب

منه وبعد موافقة الإدارة من المغادرة الاختيارية للوظيفة العمومية مقابل منحة مغادرة تصرف دفعة واحدة وبصفة فورية.

– الانطلاق في تنفيذ خطة متكاملة لإصلاح هيكلي شامل للوظيفة العمومية تنبني أساسا على إرساء نظام تصرف تقديري في الموارد البشرية وإحداث نظام خاص بالإطارات العليا للوظيفة العمومية وإعادة توظيف الأعوان العموميين ومراجعة أنظمة التأجير والتقييم والتحفيز.

3 - وتبعا لذلك تقرر بالنسبة لسنة 2018 أخذ جملة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية :

–حصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطة ؛

–عدم تعويض الشغورات الناتجة عن الإحالات على التقاعد أو عن حالات المغادرة الطارئة؛

–عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص سنة 2017؛

–السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهياكل الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات؛

–مزيد التحكم في برامج الترقيات السنوية مع إخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميز ؛

–مزيد التحكم وترشيد منحة الانتاج وربطها فعليا بالأداء؛

–مزيد التحكم في الساعات الإضافية على أساس ثبوت العمل الفعلي المنجز.

4 - تم على هذا الأساس ضبط **نفقات التصرف والتنمية لسنة 2018** دون اعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية في مستوى **35 851 م.**د مقابل 34 330 م د محينة لسنة 2017 أي بزيادة **1 521** م د تمثل نسبة **4.4** %.

وتتوزع النفقات المذكورة كالآتي :

بحساب م د

	ق م 2017	تحيين 2017	تقديرات 2018	الفارق / تحيين	%
نفقات التصرف	**20 265**	**21 540**	**22 136**	**596**	**2.8**
نفقات التصرف دون الدعم	17 565	18 040	18 616	576	3.2
نفقات الدعم	2 700	3 500	3 520	20	0.6
نفقات التنمية	**6 110**	**5 700**	**5 743**	**43**	**0.7**
خدمة الدين العمومي	**5 825**	**7 090**	**7 972**	**882**	**12.4**
المجموع	**32 325**	**34 330**	**35 851**	**1 521**	**4.4**

5 - وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- إنجاز برنامجي المغادرة الطوعية و التقاعد المبكر الاختياري بكلفة تقديرية بـ 535 م.د مقابل اقتصاد في نفقات التأجير بقيمة 280 م.د
- رصد منحة تقدر **بـ200 م د** لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- الترفيع في نسب المساهمات المحمولة على المشغل **بنقطتين وبنقطة واحدة** بالنسبة للمساهمات على الأجير.
- تخصيص مبلغ **3 520 م د** للدعم المباشر يهم :
  - المواد الأساسية : 1.570 م د
  - المحروقات والكهرباء : 1.500 م د
  - النقل : 450 م د

- تخصيص مبلغ **5 743 م د** بعنوان نفقات التنمية لسنة 2018 مقابل 5 700 م د محينة لسنة 2017 وذلك دون اعتبار مشاريع في حدود 500 م د سيتم إنجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

6 - هذا ويتوزع حجم النفقات المقترحة لسنة2018 حسب نوعية النفقة على النحو التالي:

بحساب م د

	ق م 2017	تحيين 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور % تحيين / 2017
نفقات التصرف	**20 265**	**21 540**	**22 136**	**2.8**
نفقات التأجير	13 700	14 300	14 751	3.2
نفقات الوسائل	1 086	1 086	1 150	5.9
نفقات التدخل	5112	5912	5831	1.4-
* دعم المواد الأساسية	1 600	1 500	1 570	4.7
* دعم النقل	450	450	450	0
* دعم المحروقات	650	1 550	1 500	3.2-
* الحسابات الخاصة في الخزينة	200	200	195	2.5-
* تدخلات أخرى	2 212	2 212	2 116	4.3-
النفقات الطارئة وغير الموزعة	366	241	404	**67.6**
نفقات التنمية	**6 110**	**5 700**	**5 743**	**0.7**
الاستثمارات المباشرة	2 507	2 507	2 714	8.3
التمويل العمومي	1 687	1 437	1 613	12.2
القروض الخارجية الموظفة	673	673	646	4.0-
الحسابات الخاصة في الخزينة	688	578	622	7.6
النفقات الطارئة وغير الموزعة	554	504	148	70.6-
الدين العمومي	**5 825**	**7 090**	**7 972**	**12.4**
فوائد الدين العمومي	2 215	2 255	2 787	23.6
تسديد أصل الدين	3 610	4 825	5 185	7.2
المجموع العام	**32 200**	**34 330**	**35 851**	**4.4**

7 - كما تتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقا للجدول الموالي :

بحساب 1000 دينار

الأبواب	نفقات التصرف بإعتبار الحسابات الخاصة في الخزينة	نفقات التنمية بإعتبار الحسابات الخاصة في الخزينة	المجموع العام
1- مجلس نواب الشعب	29 419	1 500	30 919
2- رئاسة الجمهورية	102 848	5 665	108 513
3- رئاسة الحكومة	160 872	7 500	168 372
4- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	7 783	180	7 963
5- وزارة الداخلية	2 629 083	250 000	2 879 083
6- وزارة الشؤون المحلية والبيئة	603 406	284 000	887 406
7- وزارة العدل	516 578	75 000	591 578
8- وزارة الشؤون الخارجية	203 324	8 000	211 324
9- وزارة الدفاع الوطني	1 863 076	370 000	2 233 076
10- وزارة الشؤون الدينية	103 305	2 000	105 305
11- وزارة المالية	625 767	110 000	735 767
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	51 130	11 000	62 130
13- وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	69 095	500 000	569 095
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	606 811	795 285	1 402 096
15- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	18 289	191 000	209 289
16- وزارة التجارة	1 644 762	16 000	1 660 762
17- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	1 517 289	34 000	1 551 289
18- وزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي	19 603	100 530	120 133
19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	63 032	88 000	151 032
20- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	146 453	1 448 000	1 594 453
21- وزارة النقل	470 567	170 000	640 567
22- وزارة الشؤون الثقافية	194 505	70 000	264 505
23- وزارة شؤون الشباب والرياضة	588 839	75 000	663 839
24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	113 418	30 000	143 418
25- وزارة الصحة	1 671 218	204 000	1 875 218
26- وزارة الشؤون الإجتماعية	1 305 364	50 000	1 355 364
27- وزارة التربية	4 715 533	210 000	4 925 533
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 336 694	145 000	1 481 694
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	322 303	350 000	672 303
30- المجلس الأعلى للقضاء	3 800	3 000	6 800
31- المحكمة الدستورية	2 412	1 920	4 332
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	16 900	8 000	24 900
33- هيئة الحقيقة والكرامة	8 322		8 322
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	404 200	128 420	532 620
35- الدين العمومي	2 787 000	5 185 000	7 972 000
الجملــة =	24 923 000	10 928 000	35 851 000

نفقات التصرف

نفقات التصرّف لسنة 2018

1 - تقدر نفقات التصرف لسنة 2018 بـ **22 136 م د** مقابل **21 540** م.د كاعتمادات محينة لسنة 2017 مسجلة زيادة بـ596 م د تمثل نسبة **2.8** % .

2 - ودون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرف تسجل تطورا من **18 040 م د** إلى **18 616 م د** أي بزيادة **576 م د** تمثل نسبة **3.2%**.

3 - وتوزع الإعتمادات **الجملية** المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي :

بحساب م د	ق م 2017	تحيين 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور %
1 - نفقات التصرف دون الدعم	**17 565**	**18 040**	**18 616**	**3.2**
نفقات الأجور	**13 700**	**14 300**	**14 751**	**3.2**
نفقات التسيير	**1 086**	**1 086**	**1 150**	**5.9**
نفقات التدخل دون الدعم	**2 412**	**2 412**	**2 311**	**-4.2**
منها الحسابات الخاصة في الخزينة	200	200	195	-2.5
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**366**	**241**	**404**	**67.6**
2 - نفقات الدعم	**2 700**	**3 500**	**3 520**	**0.6**
دعم المواد الأساسية	1 600	1 500	1 570	4.7
دعم النقل	450	450	450	-
دعم المحروقات	650	1550	1500	-3.2
جملة نفقات التصرف	**20 265**	**21 540**	**22 136**	**2.8**

4 - ويتضمن المبلغ الاجمالي لنفقات التصرف والبالغ **22 136 م د** منح لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة 1 465 م د تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود 1 072 م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات 2 537 م د.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات :

بحساب م د

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018
التأجير	805	926	297	315	1102	1241
وسائل المصالح	468	445	749	733	1217	1178
التدخل	94	94	10	24	104	118
المجموع	**1367**	**1465**	**1056**	**1072**	**2423**	**2537**

نفقات الأجور :

5 - ضبطت نفقات الأجور لسنة 2018 في مستوى **14 751 م.د** مقابل **14 300** م.د محينة في سنة 2017 أي بنسبة زيادة بـ **3.2 %.**

وتمثل هذه النفقات :

- **79.2 %** من نفقات التصرف دون الدعم مقابل **79.3 %** سنة 2017 محينة.
- **52.9 %** من ميزانية الدولة دون الدين مقابل **52.5%** سنة 2017 محينة.

وقد تم ضبط نفقات الأجور في حدود **14 751 م د** بعد إقرار جملة من الإجراءات للتحكم فيها تتمثل أساسا في:

- مواصلة العمل بالاعتماد الجبائي بالنسبة لـ:

✓ شهر ديسمبر 2017 وكامل سنة 2018 (100 %)

✓ صرف القسط المتبقي 50 % بعنوان زيادة 2017 (الملحق)

✓ صرف الزيادة المقررة ابتداء من شهر أفريل 2018.

- تدابير استثنائية للتحكم في كتلة الأجور على غرار:

- حصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطة
- عدم اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد (حوالي 11800)
- إيقاف العمل بتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو الإلحاق...
- عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص 2017
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة
- مزيد التحكم في برامج الترقيات مع إخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميز
- التقليص من منح الساعات الإضافية على أساس ثبوت العمل الفعي المنجز
- مزيد التحكم وترشيد منح الانتاج المسندة وربطها فعليا بالآداء

نفقات التسيير

6 - تـقدر نفقـات التسيير لسنـة 2018 بـ**1 150** م د مـقابل 086 1 م د نفقات محينة لسنـة 2017 أي بـزيادة 64 م د تمثل نسبة 5.9% .

وسيتم العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات وإحكام توزيعها على مختلف البرامج للبقاء تقريبا في نفس مستوى السنة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار ببعض الخصوصيات أو الزيادات المرتبطة يالإجراءات الجديدة.

و تتوزع نفقات التسيير لسنة 2018 بين 705 م د بعنوان نفقات تسيير للوزارات 445 م د كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وستأخذ المنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان وسائل المصالح والبالغة 445 م د بعين الاعتبار تطور الموارد الذاتية لهذه المؤسسات بالاستناد على النتائج المسجلة وكذلك التطور المرتقب على مستوى النشاط.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2018 الموظفة لـنفقات الوسائل بحوالي **733 م د** ، لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بميزانيات المؤسسات العمومية **1178 م د** .

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

بحساب م د

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	110	567	677
التعليم العالي والبحث العلمي	77	34	111
التربية	84	14	98
الفلاحة	25	44	69
العدل	38	4	42
الدفاع الوطني	7	3	10
التشغيل والتكوين المهني	23	5	28
الداخلية	12	2	14
الشباب والرياضة	10	9	19
السياحة	9	1	10
وزارات أخرى	50	50	100
الجملة	**445**	**733**	**1178**

نفقات التدخل دون الدعم :

7 - تـقدر نفقــات التدخـل دون الدعم لسنــة 2018 بـ **2 311 م د** مقابــل **2 412 م د** محينة في سنة 2017 أي بنقص **101 م د** يمثل نسبة **-4.2 %.**

ويفسر هذا النقص بالتخفيض في المنحة المسندة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من 500 م د سنة 2017 إلى 200 م د سنة 2018، وسيمول الفارق بالزيادة في

المساهمات المحمولة على المشغل بنقطتين مما سيمكن من توفير موارد إضافية لفائدة الصندوق تقدر بحوالي 380 م د (أعوان الوظيفة العمومية وأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية).

وستمول هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود **116 2 م د** وعن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود **195 م د.**

وستمكن هذه الاعتمادات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

	بحساب م د **تقديرات 2018**
• النهوض بالفئات محدودة الدخل	570
• منحة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	200
• الجماعات المحلية	441
• المنح والقروض الجامعية	184
• المساهمات المحمولة على المشغل (التعديل الآلي للجرايات،عجز الأنظمة الخاصة،المساهمات بعنوان التعاون الفني بالخارج)	96
• برنامج المغادرة الطوعية	255

8 - النهوض بالفئات محدودة الدخل : تم تخصيص اعتماد يقدر بـ **570** مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2018 ، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

✓ **دعم للفئات محدودة الدخل:**

–صرف منح قارة بـ 150 د شهريا لفائدة 250 ألف عائلة محدودة الدخل علاوة على إسناد 10 د شهريا لكل طفل في سن الدراسة (3 أطفال كحد أقصى لكل عائلة).

–تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 14 م د.

–تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 31 م د.

–تقديم مساعدات ظرفية بـ1.7 م د .

✓ **رعاية المعوقين:**

–إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.5 م د .

–صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 14 م د .

–تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ27.7 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية حيث تتمتع:

- ببطاقات العلاج المجاني في حدود 250 000 بطاقة .
- ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 600 000 بطاقة.

9 - **دعم الجماعات المحلية :** تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ 441 م د .

و يوزع هذا المبلغ كالآتي :

–426 م د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية ،

–15 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لسنة 2018 .

10 - **المنح و القروض الجامعية :** يقترح رصد اعتماد بمبلغ **183.7 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية، علما وأنه قد تقرر خلال سنة 2015 الترفيع في المنح الجامعية على 3 أقساط بداية من العودة الجامعية 2016/2015.

ومن المنتظر أن ينتفع حوالي **92 600 طالبا** بمنح جامعية بتونس من جملة 243 300 طالبا أي ما يمثل نسبة 38 %. وتقدر الكلفة الجملية للمنح الجامعية بتونس بـ**148 م د**.

و سيتمتع حوالي **2 700 طالبا** بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **31 م د** وذلك باعتبار مصاريف التأمين والنقل والتسجيل واللوازم المدرسية.

هذا علاوة على تخصيص مبلغ **4.7 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح للطلبة أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس و إعانات للطلبة المعوزين.

نفقات الدعم :

11 - تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم **520 3 مليون دينار** وهو ما يمثل :

- 61.3 % من نفقات التنمية دون اعتبار أصل الدين العمومي
- 15.9 % من جملة نفقات التصرف دون اعتبار فائدة الدين العمومي
- 9.8 % من جملة الميزانية
- 3.3 % من الناتج المحلي الداخلي.

ولئن تترجم هذه النسب أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة إلاّ أنها تطرح مسألة مراجعة منظومة الدعم قصد ترشيده وتوجيهه لفائدة الفئات المستهدفة دون غيرها.

12 - دعم المحروقات :

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات و الكهرباء و الغاز في سنة 2018بحوالي 2400 م د تم ضبطها على أساس المعطيات و الفرضيات التالية :

– معدل سعر النفط : 54 دولار للبرميل من نوع " **البرنت**

– "حجم الإنتاج الوطني في حدود 2.059 مليون طن من النفط الخام و 2.008 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 952 1 مليون طن و 104 2 مليون طن محتملة لسنة 2017 ؛

– حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 422 5 مليون طن معادل نفط أي بزيادة بحوالي 1.8 % بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2017(326 5 م ط.م.ن)؛

– تطور استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 2.3 % بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2017(733 3 مقابل 687 3 مليون طن)؛

– توريد 015 3 مليون طن من المنتوجات النفطية الجاهزة مقابل 192 3 مليون طن محتملة لسنة 2017 ؛

– توريد 861 2 مليون طن من الغاز الطبيعي الجزائري أي بزيادة بحوالي 8 % بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2017 (649 2 م ط.م.ن) ؛

– مواصلة العمل خلال سنة 2018 بآلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار البيع للعموم لمادتي الغازوال العادي و الغازوال 50 و مادة البنزين الخالي من الرصاص ، و ذلك بالترفيع أو التخفيض على ضوء تطور سعر تكلفة المنتوجات النفطية المعنية بالآلية المسجل خلال الفترة المنقضية من ناحية و في حدود سقف الآلية من ناحية أخرى.

و يقترح تمويل هذه الحاجيات (2400 م د) على النحو التالي:

أ –تعبئة موارد ذاتية إضافية لفائدة منظومة المحروقات وذلك من خلال :

☜ تجسيم التعديل المبرمج لشهر أكتوبر 2017 لأسعار المواد البترولية الذي يقدر مردوده في سنة 2018 بـ 200 م د.

☜ إجراء تعديلات لأسعار البيع للعموم في سنة 2018 لتعبئة 700 م د موزعة كما يلي:

- 342 م د بعنوان مردود تعديل أسعار المواد البترولية.
- 358 م د بعنوان مردود تعديل تعريفتي الكهرباء والغاز.

ب –رصد منحة بمبلغ 1500 م د بميزانية وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة لسنة 2018 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

و يبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات :

حاجيات التمويل الصافية (م د)	**2400**
التمويل الذاتي (م د)	**900**
- مردود تعديل أسعار المواد البترولية المبرمج لشهر أكتوبر 2017	200
- مردود تعديلات أسعار المواد البترولية المبرمجة لسنة 2018	342
- مردود تعديلات تعريفتي الكهرباء و الغاز المبرمجة لسنة 2018	358
منحة الدولة (م د)	**1500**

13 - دعم المواد الأساسية : يقترح رصد مبلغ **1 570 م.د** سنة 2018 بـعنوان نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 1 600 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2017 و1 570 م د محينة لسنة 2017.

وتتوزع حاجيات الدعم لسنة 2018 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	1200 م د
الزيت النباتي	250 م د
الحليب	70 م د
العجين الغذائي والكسكسى	36 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	4 م د
الجملة	**1570 م د**

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم اتخاذ تدابير جديدة للتحكم في دعم المواد الأساسية وترشيدها تسمح بالبقاء تقريبا في مستوى اعتمادات 2017 وتحقيق اقتصاد بحوالي 330 م د لمجابهة حاجيات التعويض المقدرة بـ 1.900 م د سنة 2018، هذا في انتظار التفرغ من

إرساء المنظومة الخاصة بالحماية الاجتماعية التي تشرف على إنجازها وزارة الشؤون الإجتماعية بدعم من البنك العالمي سيمكن من توجيه الدعم إلى مستحقيه من ناحية والقضاء على كل أشكال التهريب والمضاربة.

14 - **دعـــم النقـــل العمـــومي:** يقتـــرح بالنسبـــة لسنـــة 2018 رصـــد اعتمـــاد فـــي حدود **450 م د** وهو نفس المبلغ المرسم سنة 2017 بـعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخـفضة وكـذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الاسلاك النشيطة)، و للبقاء في نفس مستوى الاعتمادات سيتم الترفيع في تعريفات النقل العمومي بنسبة تقدربحوالي 10 %.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كالتالي :

بحساب م د

الشركات	ق م 2017	تقديرات 2018
• الشركات الجهوية للنقل	255	255
• الشركة الوطنية للسكك الحديدية	50	50
• شركة نقل تونس : النقل عبر الحافلات	96	96
• شركة نقل تونس : النقل عبر المترو	34	34
• الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	10	10
• النقل المدرسي والريفي	1	1
• شركة الخطوط التونسية السريعة	3	3
• الشركة الوطنية للنقل بين المدن	1	1

15 - هـــذا وتتضمـــن نـفقـــات التصـــرف المقتـــرحة بعنـوان سنـــة 2018 اعتمـادا قـدره **404 م د** بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة لتغطية الحاجيات المتأكدة التي قد تطرأ خلال السنة .

نفقات التنمية

نفقات التنمية لسنة 2018

1 ـ تبلغ نفقات التنمية المقترحة لسنة 2018 ما قدره **5 743** مقابل اعتمادات محينة بقيمة **5 700 م د** بعنوان سنة 2017 و اعتمادات تقدر بـ 110 6 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2017 بالإضافة إلى مشاريع بقيمة 500 م د ، سيتم انجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

وفيما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2018:

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

2 ـ في نطاق مزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحة والصيد البحري، يقترح تخصيص اعتماد قدره **795.3 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية :

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **185.6 م د** وستمكن من :

- اقتناء معدات لفائدة مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية والمركز الوطني لليقظة الحيوانية للقيام بالتحاليل البيطرية
- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمحروقات وأسعار البذور العلفية الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية و التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل والشركة الوطنية لحماية النباتات وصندوق النهوض بجودة التمور.

برنامج الصيد البحري :

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **70.3 م د** والتي ستمكن من :

- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقابس وإحداث ميناء بسيدي يوسف و ميناء سيدي منصور بصفاقس.
- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة.
- الانطلاق في مشاريع حماية ميناء قلعة الأندلس بكلفة 30 م د وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية بكلفة 35 م د وحماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي بكلفة 10 م د.
- الإنطلاق في إعداد مخطط مديري لتربية الأحياء المائية بكلفة 0.5 م د ودراسة توسعة وتهيئة ميناء حومة السوق بمدنين بكلفة 0.15 م د ودراسة تهيئة ميناء بوغرارة بمدنين بكلفة 0.14 م د وميناء صيادة بالمنستير بكلفة 0.13 م د.
- مواصلة تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات.

برنامج المياه :

تقدر الكلفة الجملية للمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج بـ 1684.8 م د وقد تم في سنة 2018 تخصيص اعتمادات تقدر بـ**333.2 م د**.

وستمكن هذه الإعتمادات المبرمجة من :

- الإنتهاء من إنجاز سدود سراط بالكاف والكبير بقفصة والحركة ببنزرت ومنشآت تحويل مياه سدود المالح والقمقوم والطين.
- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس ببنزرت ومنشآت التحويل وأشغال ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب بالقيروان
- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة حوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (167 م د).

- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمنطقة السفلى 2 بكلفة حوالي 226.7 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (175 م د).

- مواصلة مشروع إحداث سدود جبلية بكلفة حوالي 46.3 م د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (19.8 م د).

- إصلاح الأضرار التي لحقت بالنفق الرابط بين سد بربرة وسد بوهرتمة والضرر الحاصل بالحاجز الجانبي لسد المولى من جراء التركيبة الجيولوجية

- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة حوالي 86 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (59 م د).

- مواصلة إعادة تهيئة قناة نبهانة والمنشآت الملحقة بها بكلفة 9 م د.

- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي.

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي.

- مواصلة تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشراب وإنجاز أشغال الصرف الصحي المتعلقة بها.

- إحداث 10 آبار عميقة استكشافية و 56 بئرا تعويضية و 10 آبار عميقة للماء الصالح للشراب و18 بئرا عميقة للري.

- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وإعادة تهيئة قنال العروسية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت .

- مواصلة مشروع إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية

- مواصلة انجاز المنطقة السقوية على سد سراط على مساحة 4000 هك

- مواصلة إنجاز مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بالمنطقة السقوية بمرناق من ولاية بن عروس على مساحة 6500 هك

- إحداث 863 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة وتعصير 2400 هك من المناطق السقوية إلى جانب أشغال الصرف والتطهير على مساحة 12970 هك.

- مواصلة تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب حول محور كاف عباد من ولاية بنزرت لفائدة 7000 ساكن.

- إنجاز 19 نظام مائي جديد لفائدة 16936 ساكن، وتهيئة 42 نظام مائي قديم لفائدة 72120 ساكن بكامل ولايات الجمهورية

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة 1.4 م د

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.

- مواصلة المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 200 م د والمتمثل في إقتناء وربط 38 وحدة متنقلة لتحلية مياه البحر بسعة فردية تقدر بـ 2000 م ^{3} في اليوم وإقتناء وربط 3 وحدات متنقلة لتحلية المياه الجوفية المالحة وحفر وربط 34 بئر عميقة.

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م$_3$ /يوم)

- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس(القسط الأول 100 ألف م$_3$ /يوم)

- اقتناء الأراضي لفائدة مشاريع السدود المتوقع انجازها في السنوات المقبلة وهي سدود تاسة وخلاد والرغاي.

- اقتناء الاراضي لفائدة مشاريع الحماية من الفياضانات للمناطق D1 و U2 و M و U1 .

- الانطلاق في مشروع تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفياضانات.

- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.

- الانطلاق في مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :

تقدر الإعتمادات المخصصة له بحوالي **129 م د** قصد القيام خاصة بـ:

- مواصلة المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 19.2 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (12.8 م د).

- مواصلة مشروع جهر وادي مجردة وتهيئة ضفافه بكلفة 20 م د

- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 م د)

- مواصلة مشروع حماية مصبات الأودية الذي يشمل 10 ولايات ويمتد على مساحة 2 مليون هكتار.

- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (4871 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (23570 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه(23832 هك) والقيام بأشغال الصـــيانة والتــعهد (34504 هك) واحــداث 108 مــنشأة لتغذية المائــدة وفرش المــياه و 3 بحيرات جبلية وجهر الأودية (37 كلم) وغراسة الزياتين (770 هك).

- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 3.5 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :

تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي **8.0 م د** ستخصص أساسا لـ :

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي

- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية

- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهنى في الفلاحة والصيد البحري

برنامج القيادة والمساندة :

تقدر الإعتمادات المبرمجة بحوالي **69.2 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة.

- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب بولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة الثانية).

- مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية بولايات جندوبة والقصرين ومدنين.

- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الزراعية والرعوية بمدنين.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة.

- الإنطلاق الفعلي في مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي من ولاية صفاقس.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة.

- الانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة لجنوب ولاية القصرين (المرحلة2)

- الانطلاق في مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بكلفة 269 م د منها 227 م د بمساهمة البنك العالمي.

- إحداث صندوق خاص يطلق عليه **"صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الحوائج الطبيعية "** يمول بمنحة من ميزانية الدولة في حدود أقصاها 20 م د، بالإضافة إلى مساهمة الفلاحين ومصادر أخرى.

- تمنح تعويضات الصندوق لجبر الأضرار الناجمة عن الحوائج الطبيعية في حدود موارده المتاحة.

الشؤون المحلية و البيئة

البيئة

3 - تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2018 ما قدره **141 م د** موزعة بالأساس حسب البرامج التالية كما يلي :

❖ **البيئة وجودة الحياة :**

تم تخصيص **5.7 م د** كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا بـ :

–دعم مجهود البلديات في مجال بعث و صيانة المناطق الخضراء

–دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات .

– دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغير التقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى .

– مشروع استصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.

– المساهمة في انجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.

– تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية .

–التصرف المستدام في المنظومات الواحية .

كما سيتم الشروع في دارسات لإزالة التلوث بكل من خليج قابس والحوض الساكب لوادي مجردة بالإضافة إلى برنامج إستثنائي في مجال النظافة وتحسين ظروف العيش .

❖ **التطهير:**

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 122.3 م د(منها 61.3 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لمواصلة الدراسات والمشاريع التالية :

–انهاء أشغال إنجاز محطتي تطهير جديدتين بالوسط الحضري وهي سوسة حمدون بولاية سوسة ومكثر بولاية سليانة،

–انهاء أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير وهي قفصة والمحرس ونابل SE4 وسوسة الجنوبية،

–انهاء أشغال تحسين نوعية المياه المعالجة بـ 15 محطة تطهير وهي شطرانة 1 والشرقية ومساكن وصفاقس الجنوبية والفرينة وجمال والحمامات الجنوبية وجنوب مليان 1 وجنوب مليان 2 وصفاقس الشمالية وقليبية ومنزل بورقيبة وجربة أغير وجرجيس المدينة والحامة،

–مواصلة أشغال 4 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي بن قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة وبئر الحفي/سيدي علي بن عون بسيدي بوزيد والمحطة الصناعية بالمنستير/الفجة،

–مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير وهي سيدي بوزيد ونفطة والقصرين وجنوب مليان،

-مواصلة أشغال محطتي تطهير بالوسط الريفي وهي تيبار بولاية باجة وحزوة بولاية توزر،

-انطلاق أشغال 11 محطة تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي الكندار بولاية سوسة وبئر مشارقة بولاية زغوان والسبيخة بولاية القيروان ومنزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد وتالة وفريانة وفوسانة بولاية القصرين وتاجروين والدهماني /القصور بولاية الكاف والرديف/أم العرايس بولاية قفصة وسوق الأحد بولاية قبلي،

-انطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 3 محطات تطهير وهي المهدية والجم وسوسة الشمالية،

-انطلاق أشغال 3 محطات تطهير بالوسط الريفي وهي وادي الزرقاء وسيدي اسماعيل بولاية باجة وحاسي الفريد بولاية القصرين،

-الإعداد لانطلاق أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة وهي الحمامات الشمالية بولاية نابل وأولاد حفوز والرقاب والسبالة بولاية سيدي بوزيد وسبيبة/جدليان بولاية القصرين،

-الإعداد لانطلاق أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير وهي الحمامات الجنوبية وشطرانة والمكنين 1 والوردانين وسيدي بوعلي.

❖ **التصرف في النفايات :**

تم في هذا الإطار ترسيم إعتمادات دفع في حدود 7 م د و من المنتظر خلال سنة 2018 مواصلة إنجاز المشاريع التالية :

-مصب مراقب إضافي للفضلات و مراكز لتحويل بتونس الكبرى.

-برنامج غلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات .

-المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .

-المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان والمهدية و توزر و قبلي .

–مشروع التصرف و رسكلة نفايات الأجهزة الكهربائية والالكترونية .

كما سيتم الشروع في دراسات لإنجاز وحدات معالجة النفايات بمدن أخرى والقيام بدراسة لكشف المواد الخطرة والمشعة على مستوى مصبات الفضلات.

❖ **التنمية المستديمة :**

ينتظر خلال سنة 2018 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستديمة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية وقد تم ترسيم اعتمادات دفع قدرها 0.8 م د.

❖ **حماية الشريط الساحلي :**

تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 3 م د للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف و تأهيل الشواطئ بالإضافة إلى مشروع استصلاح الوضعية البيئية بخليج المنستير وحماية الشواطئ من الانجراف البحري وحماية كل من شواطئ رفراف وسليمان والشفار وهرقلة .

<u>الشؤون المحلية :</u>

4 -تقدر اعتمادات الدفع المقترح ترسيمها لفائدة الشؤون المحلية **120 م د** منها **119 م د** تخصص لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وفي إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية تم إمضاء اتفاقيات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2016-2019 (برنامج الاستثمار البلدي) والذي سيمكن المجالس البلدية والجهوية من المساهمة في مزيد إختيار أولويات مشاريعها وبرامجها بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة المحلية.

وتتلخص تدخلات الصندوق خلال سنة 2018 أساسا في :

- المساعدات الموظفة لتمويل البرامج الوطنية :52.5 م د
- المساعدات غير الموظفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط :64.5 م د
- برنامج تطوير قدرات التصرف للجماعات المحلية :2.0 م د

التجهيز والتهيئة الترابية

5 - تساهم البنية الأساسية المتطورة في دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد حيث يمكن الإستثمار في هذا المجال من الإرتقاء بالنموّ الإقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية.

و سترتكز الجهود خلال سنة 2018 على دعم ومواصلة استحثاث نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة وتوجيه الإستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية قصد تدعيم ربط مناطق الإنتاج بمناطق التوزيع.

كما سيتم بالأساس إعطاء الأولوية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي بالبلاد ، حيث ستشهد سنة 2018 انطلاق برامج جديدة كبرى بعد إستيفاء كل مراحل التمويل عن طريق القروض الخارجية الموظفة.

وستمكّن اعتمادات الدفع المرصودة والمقدرة بـ **1400 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع المتواصلة إلى جانب الشروع في تنفيذ البرامج الجديدة:

1. أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة :

-استكمال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.

-استكمال بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة أ$_1$.

-تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.

-تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.

-بناء 5 جسور موزعة على 5 ولايات وهي جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وأريانة والمنستير.

-تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.

-تهيئة 389 كلم موزعة على 74 مسلكا ريفيا داخل 4 ولايات ذات أولوية وهي كل من الكاف وجندوبة والقيروان والقصرين (برنامج سنة 2011).

-مواصلة إنجاز 750 كم من المسالك الريفية بـ22 ولاية (برنامج 2012).

-مواصلة إنجاز الطريق السيارة صفاقس – قابس – رأس جدير.

-مواصلة برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2012 الذي يشتمل على بناء 6 محولات.

-مواصلة برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2012 الذي يشتمل على :

- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (49 كلم).
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كلم).
- مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).

-مواصلة برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كلم من الطرقات المرقمة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة.

-الإنتهاء من برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس – الزهراء – حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة – المحمدية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و12 بسليانة.

-مواصلة برنامج تحسين 139,3 كلم من الطرقات الحدودية الذي يتمثل في تدعيم 81.4 كلم وتهيئة 57,9 كلم من هذه الطرقات. ويهمّ ولايات جندوبة والكاف والقصرين وتطاوين وتوزر.

-مواصلة الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.

-استكمال تهيئة الطريق الجهوية رقم 60 بولاية الكاف.

-استكمال برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لسنة 2014 على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي : منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.

-استكمال برنامج 2014 لتدعيم شبكة الطرقات المرقمة على طول 329 كلم موزعة على 12 ولاية وهي : زغوان وباجة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

-استكمال برنامج بناء 12 جسرا لسنة 2014 بطول إجمالي قدره 1550 متر خطي موزعة على 12 ولاية وهي : منوبة ونابل وباجة وجندوبة والكاف وصفاقس والقيروان والقصرين وقابس ومدنين وقفصة وتوزر.

-مواصلة تهيئة وتعبيد مسلكي جبل المغيلة وجبل سمامة بالقصرين.

-مواصلة برنامج 2015 الخاص بطرقات تونس الكبرى فيما يتعلق ببناء محول بتونس الذي يضمّ منشأتين تربطان شارع محمد الخامس بشارع ضفاف البحيرة

بجهة القرش الأكبر نهج غانا، وبناء منشأة فنية فوق السكة الحديدية لتأمين الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 وطريق Z_4 بمدينة مقرين.

-مواصلة بناء منعرج تالة بولاية القصرين بطول 7,3 كلم مضاعفة.

-مواصلة برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2016 فيما يتعلق بمشروع بناء الطريق X_{20} بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.

-مواصلة برنامج تهيئة شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2016 والمتمثل في تهيئة حوالي 375 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية، وهي منوبة وبن عروس ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي.

-مواصلة برنامج تدعيم 625 كلم من الطرقات المرقمة لسنة 2016 موزعة على 19 ولاية.

-مواصلة برنامج تهيئة 630.2 كلم من المسالك الريفية لسنة 2016 موزع على 9 ولايات ذات أولوية وهي زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

-مواصلة بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 متر خطي موزعة على 10 ولايات، وهي بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.

-مواصلة إنجاز مشاريع خاصة بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتتمثل في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

-مواصلة إنجاز الطريق X_4 بين الطريق X والطريق X_{20} المبرمجة سنة 2016.

-مواصلة إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار :

- الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة.
- الطريقين الحزاميتين للعاصمة X_{20} و X_{30} الرابطة بين مختلف الطرقات السيارة.
- بناء جسر بمدخل مدينة بنزرت.

-مواصلة إنجاز **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق ويتمثل البرنامج في:

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10 000 وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20 000 وحدة).

وسيتم خلال سنة 2018 إزالة وتعويض حوالي 1300 مسكنا بدائيا ومواصلة بناء حوالي 2113 مسكنا وتهيئة مقاسم إجتماعية عن طريق الباعثين العقاريين العموميين ومواصلة بناء حوالي 4650 مسكنا إجتماعيا عن طريق الباعثين الخواص إلى جانب الشروع في القسط الثاني من بناء المساكن الاجتماعية.

-استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 140 حيّا بـ 62 بلدية و 13 مجلس جهوي يقطنها قرابة 812 ألف ساكن ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2018.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية :

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :
  - * تعبيد حوالي 1347 كلم من الطرقات؛
  - * مدّ حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة؛
  - * مدّ حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار؛
  - * تركيز حوالي 800 24 نقطة إنارة عمومية؛
  - * تحسين حوالي 900 15 مسكنا؛
  - * مدّ حوالي 160 كم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- التجهيزات الجماعية وتتمثل في :
  - * بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
  - * إنجاز 57 ملعب حي.
- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 44 فضاءا صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

-مواصلة برنامج تهذيب منطقة ساقية الدائر بصفاقس.

-مواصلة برنامج الصيانة الدورية للطرقات والجسور لسنة 2017 على مسافة 847 كلم موزعة على 24 ولاية.

-مواصلة برنامج صيانة المنشآت الفنية وفواصل الجسور لسنة 2017 .

-مواصلة برنامج الصيانة الدورية للمسالك الريفية لسنة 2017 يتمثل في صيانة 63 مسلكا بطول 338 كلم موزعة على 23 ولاية.

-مواصلة برنامج سنة 2017 الخاص بتهيئات السلامة المرورية يتمثل في معالجة النقاط السوداء وإحداث مفترقات دائرية وإصلاح التنوير العمومي بولايتي المنستير وصفاقس.

-مواصلة برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2017 ويتمثل في :

- ✓ إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم4 بصفاقس.
- ✓ تهيئة المدخل الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
- ✓ تهيئة منعرج جرجيس بطول 20.8 كلم.
- ✓ مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم :
  - القسط الأول : * نابل – قربة بطول 28 كلم.
  - القسط الثاني : * قربة - منزل تميم بطول 23 كلم
    * منزل تميم – قليبية بطول 9 كلم.

-مواصلة برنامج تدعيم الطرقات المرقمة لسنة 2017 موزعة على 14 ولاية ذات أولوية وبطول 241 كلم.

-مواصلة برنامج تعبيد المسالك الريفية لسنة 2017 على مسافة 237 كلم موزعة على 14 ولاية.

-مواصلة مشروع تهيئة المسلك الرابط بين تاجروين والحوض بولاية الكاف وبطول 27 كلم.

-مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.

-مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 بطول 20 كلم بولاية تطاوين.

-مواصلة برنامج حماية المدن من الفيضانات لسنة 2017 والمتمثل في حماية 21 مدينة وهي المحمدية وفوشانة ونابل والحمامات والسرس والكاف وسليانة وبرقو وقصور الساف ونفطة وتونس الغربية وتطاوين ووادي مليز والمتلوي وسبيطلة ومازونة وبرج العامري وتالة وجمّال ووادي بليبان بسوسة وزرمدين.

-مواصلة برنامج 2017 لتدعيم الطرقات داخل المناطق البلدية عن طريق وكالة التهذيب والتجديد العمراني يتمثل في تأهيل 672 كلم من الطرقات وإعادة تغليفها

بالخرسانة الاسفلتية موزعـة على 72 بلدية وذلك باحتساب 3 بلديات لكل ولاية (بلدية كبرى ومتوسطة وصغرى).

2.أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2018 :

ستشهد سنة 2018 إنطـلاق مشاريع وبرامـج كبرى بعد بلورة هيكلة التمويل بمساهمة المقرضين الأجانب وإعداد الدراسات التنفيذية وتحرير حوزاتها.

✓ **الطرقات والجسور :**

من أهم المشاريع الإستراتيجية التي سيتم التعهد بها السنة القادمة نجد :

– الانطـلاق في إنجـاز الجزء الأول من مشـروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايـات القيـروان وسيـدي بوزيد والقصـرين وقفصـة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس – جلمة** على مسافة 186 كلم بتكلفـة قدرهـا 1660 م د.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز :

- 9 محولات
- 22 ممر تحتي و66 ممر علوي.
- 14 منشاة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطـات إستـراحـة بكـل جانـب مـن الطريـق السيارة على مستـوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

هذا وسيتم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة إلى 8 أقساط قصد الإسراع في التنفيذ موزعة كما يلي :

❖ **4 أقسـاط أولـى بطـول 87 كلـم بين تونـس والسبيخـة منهـا وصلـة الربـط بمـدينـة الفحـص بطول 16 كلـم وبكلفـة 700 م د سيتـم التعهـد بهـا سنـة 2018 على النحو التالي :**

- قسط 1 : تونـس – زغوان بطول 26 كلم
- قسط 2 : زغوان – الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم مضاعفة
- قسط 3 : الفحص – الناظور بطول 27 كلم

- قسط 4 : الناظور – السبيخة بطول 27 كلم

❖ **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم سيتم التعهد بها سنة 2019 وتتمثل في :**

- قسط 5 : السبيخة – القيروان بطول 29,0 كلم
- قسط 6 : القيروان – حفوز بطول 29,0 كلم
- قسط 7 : حفوز – وادي زرود بطول 21,4 كلم
- قسط 8 : وادي زرود – جلمة بطول 18,6 كلم

–الانطلاق في **بناء جسر بنزرت** بتكلفة قدرها 750 م د حيث يشمل المكونات التالية:

- بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا.
- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

–مشروع **ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ**$_1$ يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19 وبتكلفة قدرها 180 م د.

–برنامج جديد **للطرقات بتونس الكبرى** بتكلفة قدرها 88 م د ويحتوي على المشروعين التاليين :

- تعصير الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 الزاد 4 بطول 3 كلم وبتكلفة 70 م د.
- توسيع وتدعيم وتصريف مياه الأمطار على مستوى الطريق الجهوية رقم 31 بين حدود ولاية تونس والطريق الوطنية رقم 8 بتكلفة 18 م د.

-الانطلاق في إنجاز مشروع **مضاعفة الطريق الرومانية بمدنين** (الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم وبتكلفة 60 م د.

-الشروع في بناء منشأة فنية بطول 2,5 كلم على الطريق الجهوية 128 لربط **مدينة قربص** بشبكة الطرقات بتكلفة 62 م د.

-الانطلاق في برنامج جديد **لبناء 14 جسرا** بطول إجمالي قدره 2170 مترا وبتكلفة قدرها 78 م د موزعة على 11 ولاية وهي أريانة ونابل وباجة وسليانة وسوسة والمنستير وصفاقس والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقبلي.

-**دراسات** خاصة بمشاريع الطرقات والجسور والمسالك الريفية المدرجة بالمخطط الثالث عشر بتكلفة قدرها 10 م د.

-برنامج جديد **لتهيئة 20 مسلكا ريفيا** على مسافة 151,7 كلم بتكلفة 50 م د وموزعة على 6 ولايات وهي باجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.

-برنامج جديد **لتعبيد 28 مسلكا ريفيا** بطول 173,1 كلم وبتكلفة 22.5 م د موزعة على 9 ولايات وهي نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.

-تهيئة 22 كلم من **الطرقات بولاية مدنين** بتكلفة قدرها 17.0 م د موزعة على النحو التالي :

- تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كلم.
- تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كلم.

-تهيئة **الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي** بطول 57 كلم وبتكلفة قدرها 43 م د.

-صيانة **مرافئ البطاحات بجربة** بتكلفة 8.0 م د.

-برنامج سنوي جديد **لصيانة 935 كلم من الطرقات المرقمة** بتكلفة قدرها 90 م د موزعة على 24 ولاية منها 650 كلم سيتمّ تغليفها بطبقة

مضاعفة (bicouche) و 285 كلم سيتمّ تغليفها بالخرسانة الإسفلتية كما يحتوي البرنامج تعبئة الحواشي على مسافة 977 كلم من الطرقات المرقمة.

- برنامج سنوي جديد **للصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية** ويهم 52 مسلكا بطول 342 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها 45 م د.
- برنامج سنوي جديد **للصيانة الدورية للجسور** بتكلفة 15 م د.
- **قسط سنوي جديد خاص بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها 25.5 م د.**
- ربط مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس بتكلفة 21 م د حيث سيتم بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** يتمثل في طريق حزامية مضاعفة على طول 9 كلم حول بن قردان من الجهة الشمالية.

✓ **حماية المدن من الفيضانات :**

سيتم الشروع في إنجاز برنامج جديد لحماية المدن من الفيضانات يتمثل في حماية مدن بنزرت ونفزة و فوسانة و القصرين و جرجيس و الرديف و تطاوين و المزطورية وبني حسان بالإضافة إلى البرنامج السنوي للصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات.

وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 44.8 م د منها 10 م د لفائدة الصيانة.

✓ **حماية السواحل من الإنجراف البحري :**

سيتمّ الشروع في برنامج حماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري ويتمثل في حماية السواحل ببني فتايل بجرجيس وجبنيانة وشواطئ طبرقة وفلاز المنستير (القسط عدد 3).

وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 4.7 م د.

✓ **السكن والتهيئة العمرانية :**

يمثل توفير السكن اللائق لكافة الشرائح الاجتماعية عنصرا أساسيا في تحسين ظروف عيش المواطنين وعلى هذا الأساس شهدت سنة 2017 المصادقة على **القانون الخاص لبرنامج المسكن الأول** الذي يهدف إلى مساعدة الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل على تمويل إقتناء مساكن منجزة من قبل باعثين عقاريين مرخص لهم في ذلك ومن قبل الخواص وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40 أد تسند للمنتفع في شكل قرض ميسّر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % على مدة 7 سنوات مع إمهال الدفع لمدة 5 سنوات.

وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

وقد تمّ للغرض رصد 200 م د بميزانية الدولة لسنة 2017 وسيتواصل استعمال هذه الإعتمادات في سنة 2018.

أما على مستوى **التهيئة العمرانية**، ينتظر سنة 2018 تغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وبصور جوية رقمية يتم إختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية .

كما سيتمّ إعداد خرائط رقمية للمدن بقياسي 1/2000 و 1/5000 وقد تمّ تخصيص إعتمادات للغرض في حدود تكلفة تقدر بـ3.6 م د.

✓ **التهيئة الترابية :**

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة.

وينتظر خلال سنة 2018 مواصلة العمل على تجاوز مختلف الإشكاليات التي تمّ تشخيصها في ميدان التهيئة الترابية والتي تمّ إدراجها في إطار مخطط التنمية2016-2020.

كما ينتظر القيام بـ:

- إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين وزغوان وقفصة وباجة وتوزر والمهدية وقابس.
- إعداد دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق 2030.
- مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.
- إعداد دراسة حول القدرة التنافسية للأقاليم والجهات.
- تحيين دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لجندوبة والكاف والقيروان وقفصة والقصرين والتي تمّ إعدادها قبل سنة 2010.

النقل

7- باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية، فإنه يقترح تخصيص حجم دفوعات في حدود **170 م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة و مشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس و الشركات الجهوية للنقل و الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية.

وفي ما يلي أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية الجديدة لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

–تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية و أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق

–شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات

–تجهيزات السلامة

-تأهيل مراكز الصيانة

-تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين

-مضاعفة خط المكنين المهدية

-تسديد القروض المباشرة

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة، تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **42 م د**.

- **شركة النقل بتونس**

-تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو

-تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى

-تجديد وصيانة السكة

-تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية

-تهيئة مستودعي الزهروني وبئر القصعة

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة، تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **23 م د.**

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين D و E وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض (40 م د).

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية**

سيتم مواصلة انجاز الدراسات الاستراتيجية والهندسية والتنظيمية وأشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر والتحوز بالعقارات اللازمة لانجاز أمثلة التهيئة بالمعابر الحدودية

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج، تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **3.2 م د.**

أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

-البرامج السنوية لتجديد السكة وتجهيزات السلامة وتهيئة الخطوط داخل المحطات وبرنامج الصيانة الكبرى

–تجديد شبكة الفسفاط

–تسديد القروض المباشرة

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج، تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **39.5 م د**.

- **شركة النقل بتونس**

–البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي وتجديد الهيكل الأساسي بخط تونس وحلق الوادي والمرسى إضافة إلى تجديد وصيانة السكة وكذلك تهيئة المستودعات.

لإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **39.5 م د**.

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**

–برنامج الصيانة السنوية للسفن

–اقتناء معدات للسفن

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **1.75 م د**.

- **الشركات الجهوية للنقل**

مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات **(12 م د)**

التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

التنمية

8- ستتميز تدخلات الوزارة خلال سنة 2018 بالعمل على حسن متابعة تنفيذ المخطط الخماسي 2016-2020 الذي يعطيها دورا محوريا في هيكلية الإختيارات التنموية وفقا لأولويات المرحلة ضمن تمشي جديد لإرساء منوال تنمية إقتصادي وإجتماعي يتميز بالتجديد وبإستحثاث نسق النمو.

وفي هذا الإطار يمكن حصر أهم تدخلات الوزارة في المجالات التالية :

-تهيئة مقومات إستعادة حركية النشاط الإقتصادي .

-إدارج الإصلاحات الإقتصادية والمالية اللازمة لتحسين مناخ الإستثمار والأعمال ودعم التنافسية وتنويع النسيج الإقتصادي.

-تنمية السياسات والبرامج الموجهة نحو تنمية الموارد البشرية والنهوض الإجتماعي.

-تطوير المنظومة الوطنية للإحصاء وتوسيع مشمولاتها وتحسين جودة المعطيات الإحصائية .

-تسريع نسق تنفيذ البرامج الجهوية للتنمية للمساهمة في تقليص الفوارق بين الجهات.

-تطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية للنهوض بالإستثمار وتفعيل هياكل الإحاطة والمساندة.

-مزيد دفع الإستثمار الخارجي والشراكة خاصة في المشاريع الكبرى ذات المزايا والقدرات الهامة بإعتماد برنامج ترويجي وفق مقاربات جديدة.

-إحكام توظيف قنوات وآليات التعاون الدولي لتعبئة الموارد المالية المناسبة لدفع النشاط الإقتصادي طبقا لأولويات المرحلة.

-متابعة تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون والإستثمار الخارجي.

-تعزيز التعاون الفني قصد توفير مزيد من فرص العمل والتوظيف بالخارج للخبرات التونسية.

وتتمثل أبرز التوجهات والأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 في مجال دعم التنمية بالجهات في :

-المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .

-المساهمة في توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية . علما وأن عدد المسجلين ببرنامج الحضائر الجهوية يبلغ حوالي 54 آلف.

-دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتواجد أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية)، مع الإشارة إلى أنه سيتم الإنطلاق في القسط الثالث منه.

-الإنطلاق في برنامج التنمية الحضرية المتكاملة.

-المساهمة في دفع الإستثمار الخاص بالجهات من خلال الدارسات والندوات التي تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية و دواوين التنمية الجهوية، وذلك عبر مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في دعم آلية التمويل الذاتي للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك المشاريع الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الإعتمادات التي تم رصدها لمعاضدة مجهود مجامع الصيانة والتصرف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية .

-متابعة وضعية التشغيل و البطالة من خلال إنجاز المسح الوطني حول التشغيل.

-متابعة الوضع الإقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الإستبيان الوطني حول القدرة التنافسية.

-متابعة نسق الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطن من خلال المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك.

التنمية الجهوية :

❖ **البرنامج الجهوي للتنمية :**

يقترح بالنسبة لسنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بـ 427 م د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش (210 م د) و لخلاص منح عملة الحضائر الجهوية (202 م د) والمساهمة في التمويل الذاتي للمشاريع (9 م د).

❖ **برنامج التنمية المندمجة :**

سيتم تخصيص مبلغ 520 م د لفائدة برنامج التنمية المندمجة و تشمل تدخلات هذا البرنامج 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية يمول عن طريق ميزانية الدولة في حدود 32,2 % والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بنسبة 40,4 % ومصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) وذلك في حدود 27,4 %.

وقد أعطيت الأولوية للجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشراتها التنموية وذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع البرنامج. وتقوم المندوبية العامة للتنمية الجهوية بالإشراف ومتابعة الانجاز.

كما تم رصد 10 م د على موارد قروض الخارجية الموظفة و 12.45 م د على الموارد العامة للميزانية قصد تمويل مختلف أقساطه.

❖ **برنامج التنمية الحضرية المتكاملة** :انجاز مشروعين نموذجين يهمان حي الخضراء بمعتمدية سبيطلة و أحياء الزهور والكرمة بمعتمدية القصرين المدينة بكلفة قدرها 20 م د وقد تم رصد اعتماد دفع بـ1.0 م د لمواصلة هذا البرنامج.

الاستثمار والتعاون الدولي :

9- تتميز سنة 2018 بانطلاق العمل بقانون الاستثمار الجديد الهادف إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات قصد الرفع من تنافسية الاقتصاد

ومحتواه التكنولوجي وقدرته على إحداث مواطن شغل وتحقيق تنمية مستدامة وإرساء التوازن التنموي بين الجهات.

وسيتم خلال سنة 2018 الشروع في تركيز هياكل حوكمة الاستثمار وذلك بإحداث "مجلس أعلى للاستثمار"برئاسة السيد رئيس الحكومة قصد ضبط سياسة واستراتيجية وبرامج الدولة في مجال الاستثمار من ناحية،وتركيز هياكل "الهيئة التونسية للاستثمار"و"الصندوق التونسي للاستثمار" وستتكفل ميزانية الدولة بنفقات هذه الهياكل على ضوء نسق التقدم في الانجاز.

بالإضافة تمويل استكمال تركيز الهيئة التونسية للاستثمار باعتمادات قدرت بـ920 أد.

وستتواصل بالنسبة لهذه السنة الانتقالية مواصلة :

- تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

- تنمية النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.

- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية والفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستكشاف أسواق وميادين من شأنها أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.

- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والإشكاليات التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.

- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الواعدة خاصة في مجالي الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

السياحـــــــة والصناعات التقليدية

10- ستتواصل الجهود في سنة 2018 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي .

وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود **88 م د** تتوزع أهمها بين الـديوان الوطني التونسي للسياحة (62 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (6.5 م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د) والاستثمارات المباشرة للوزارة (0.5 م د).

وتهم أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي :

- **برنامج الدعاية والنشر (49 م د)** : تخصّص للنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية و خاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.
- **برنامج إعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي (10.4 م د)**: يتمثل هذا الدعم في تحمل الدولة لتنفيل فوائض القروض المسندة لفائدة القطاع علاوة على إسناد منح للإستثمار ومنحة دراسات الهندسة المدنية.
- **مشاريع البنية الأساسية السياحية (2 م د)** :حيث يتم تحديد هذه المشاريع بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للديوان الوطني التونسي للسياحة وذلك من خلال المعاينات الميدانية لبعض المناطق السياحية الموجودة المستحقة للتدخل قصد الإصلاح والتهيئة.

➢ **مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (6.5 م د)** : وذلك خاصة لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.

الصناعـــــة

11- سيتم العمل خلال سنة 2018 خاصة على :

- معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفير التمويلات الضرورية لإعادة هيكلتها المالية من خلال إحداث صندوق يسمى **"صندوق مساعدة ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة"** بما يمكن هذه المؤسسات من استعادة توازناتها المالية.
- تعزيز الإمكانيات المرصودة لهياكل المساندة لتدعيم عمليات مواكبة ومرافقة باعثي المشاريع وخاصة منها المجددة وأصحاب الشهائد العليا.
- الرفع من عدد مخابر التحاليل والتجارب المتواجدة داخل البلاد في إطار التوجه الهادف إلى تقريب الخدمات للمؤسسة.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال مواصلة تحمل الدولة لكلفة الشبكات الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها وإستكمال إنجاز مركز بالقطب التكنولوجي ببنزرت بما يتماشى مع الأهداف الخاصة بعملية تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج.
- العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الإستثمار وإحداث المؤسسات من خلال :

– تنفيذ جملة من البرامج المتكاملة فيما بينها تشمل تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمجة.

–إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

- **المجمع التقني بالعقبة**

يندرج مشروع بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلاّ من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء في إطار تدعيم شبكة المخابر لخدمة المؤسسات الصناعية من خلال توفير المقرات الضرورية للمخابر وللمراكز الفنية. وتقدر التكلفة الجملية للمشروع بحوالي 30 م.د تموّل في حدود 18 م.د على الموارد العامة للميزانية بالنسبة للمخبر المركزي والتحاليل والتجارب وبـ 12 م.د على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بالنسبة للمركزين المذكورين ومن المنتظر أن يقع الإستلام الأولي للأشغال في غضون 2018.

- **برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية :**

يهدف هذا البرنامج إلى دعم قدرة الدولة على الإستجابة لطلبات الجهات الداخلية في مجال البنية التحتية الصناعية عبر إحداث شركات خاصة تتولى إلى جانب التهيئة التصرف والصيانة والترويج للمناطق الصناعية وتحمل الدولة لكلفة ربط هذه المناطق بالشبكات الخارجية والفضاءات وتقدر الدفوعات في سنة 2018 بحوالي 4.8 م.د.

الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

12- يتميز مشروع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة لسنة 2018 بإنجاز دراسـة تشمـل :

- دعم استكشاف المحروقات من خلال العمل على مزيد استقطاب الشركات البترولية لتكثيف جهود الإستكشاف وزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز والتعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والإقتصادي والقانوني لإمتيازات الإستغلال التي شارفت مدة صلوحيتها على الإنتهاء.
- الشروع في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بميدان التحكم في الطاقة لتأمين الإنتقال الطاقي المتمثل في مزيد الحث على ترشيد استعمال الطاقة والنهوض بإستعمال الطاقات المتجددة وذلك بتفعيل صندوق الإنتقال الطاقي والشروع في تنفيذ برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتغطية حاجيات البلاد من القدرة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2020 والمقدرة بـ 1000 مغاواط، يعهد إلى القطاع الخاص بإنجاز620 ميغاواط منها.

تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

13- تندرج استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ضمن توجهات المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020". ويحتوي المخطط على ستة محاور استراتيجية تم الإنطلاق في تنفيذها بداية من سنة 2016.

وستشهد سنة 2018 الانطلاق في إنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

✓**البنية التحتية الرقمية :**

- الانتهاء من إنجاز أشغال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2) ومنظومة التحكم والمراقبة للشبكة لإدارية المندمجة (NOC) ؛

- مواصلة استثمار المشغلين الثلاثة في مجال إسناد إجازة في خدمات الاتصالات من الجيل الرابع؛
- مواصلة إنجاز أشغال تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات من الجيل الثالث والرابع؛
- مواصلة تنفيذ مشروع منصة التصرف في قاعدة بيانات الخرائطية موجهة للتموقع الجغرافي مع وزارة الدفاع الوطني؛
- الشروع في انجاز الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية؛
- مواصلة دراسة استغلال الإصدار السادس لبروتوكول الأنترنات (IPv6) ؛
- مواصلة تنفيذ التغطية بالألياف البصرية.

✓الحوكمة الالكترونية :

- وضع المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن حيز الاستغلال مع موفى 2018 ؛
- تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية ووضعها حيز الاستغلال مع موفى سنة 2018 وإعداد الإطار الترتيبي والتنظيمي لتعميم استغلالها بداية سنة 2019 ؛
- الشروع في تعميم المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات على بقية الوزارات والإدارات الجهوية؛
- انجاز مشروع بوابة إلكترونية لاقتناء جميع أنواع الشهادات الإلكترونية على الخط وتوفير خدمات إمضاء إلكتروني على الخط وتطوير خدمات المصادقة الإلكترونية لتستجيب للحاجيات الوطنية وتعميم تأمين عدد من الوثائق الإدارية.

✓الاعمال الالكترونية :

- متابعة تنفيذ المشاريع الرقمية المدرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير البرمجيات عبر الجوال MDEV-Tunisia.

✓الاستعمالات

- إعداد دراسة الإستراتيجية للصناعات الإبداعية الرقمية في تونس.

✓التجديد التكنولوجي

- تطوير برامج البحث والتجديد مع تحسين جودة التكوين وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والهياكل المعنية.

✓نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (مشروع تونس الذكية)

- استقطاب كبرى المؤسسات بما يمكن من إحداث 10000 موطن شغل إضافي في المجال.
- المشاركة في التظاهرات الدولية وإطلاق حملات ترويجية للتسويق لتونس كوجهة للاستثمار.
- العمل على إدراج تونس في أهم الدراسات العالمية حول تنافسية مختلف وجهات الاستثمار.
- تصور وانجاز برنامج لتكوين الكفاءات حسب الاختصاص وفقا لمتطلبات المؤسسات العالمية ولا سيما في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.

التربيـــــة

14- تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2018 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تمّ تحديدها حسب الأولويات و للغرض تم رصد إعتمادات دفع قدرها **210 م د**.

تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد للمباني والتجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة كلفة قدرها 117 م د وإعتمادات دفع في حدود

77 م د كما خصصت اعتمادات بكلفة قدرها 30 م د لبناء وصيانة المجموعات الصحية بالمؤسسات التربوية وإعتمادات دفع في حدود 24.3 م د.

✓ **تأهيل المؤسسات التربوية** :

يرتكز العمل بالأساس على:

–دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن.

–إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات

–تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التّي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة.

–دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين .

✓ **تحسين مكتسبات التلاميذ**:

–تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدّولة على الجهات الأقل حظا.

–العناية بالمؤسسات التربوية التّي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.

–توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة للإنتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

✓ **توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال في المناهج التربوية** :

–تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات.

–إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.

وقد تمّ في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس إبتدائية و 48 مدرسة إعدادية و 5 مدارس إعدادية نموذجية بكل من سليانة و صفاقس وباجة وصفاقس 2 و حومة السوق جربة

و27 معهد ثانوي و 10 معاهد نموذجية بسليانة وتطاوين وصفاقس والمهدية وقبلي وتوزر وباجة وزغوان ومنوبة والكاف .

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في :

- بناء 4 مدارس إعدادية بكل من سيدي حسين تونس وفوشانة ببن عروس وطينة بصفاقس وأكودة شط مريم بسوسة .

- بناء معهد ثانوي بحدائق المنزه حي النصر تونس ونواة معهد ثانوي بوذرف المطوية قابس.

التعليم العالي و البحث العلمي

15- تبلغ نفقات التنمية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2018 ما قدره **145 م د** مقابل 131 م د مرسمة سنة 2017.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية :

- **<u>مشاريع و برامج متواصلة :</u>**

✓ **برنامج التعليم العالي :**

–مواصلة القيام بالدارسات الفنية والمعمارية المتعلقة ببناء وتوسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي .

–مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع ببعض المؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس ومدرجات ببعض المؤسسات الأخرى .

–مواصلة القيام بأشغال تهيئة وترميم لبعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها .

–تجهيز مؤسسات التعليم العالي وخاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية والمؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار، بالإضافة إلى تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدة المؤسسات الجامعية .

✓ **برنامج الخدمات الجامعية :**

-بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبيتات و مطاعم جامعية) .

-تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة .

✓ **برنامج البحث العلمي :**

-مواصلة تجهيز مراكز البحـوث بكـل من صفاقــس و سوســة وبرج السدرية .

-تمويل مدارس الدكتوراه .

-مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2014-2016 .

-إصلاح المعجل الالكتروني بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية.

- **<u>مشاريع و برامج جديدة:</u>**

✓ **برنامج التعليم العالي :**

-تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

-تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي وذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات .

✓ **برنامج الخدمات الجامعية :**

-توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية .

-تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية .

✓ **برنامج البحث العلمي :**

-الشروع في إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2018 .

-البحث العلمي الجامعي المتمثل في مدارس الدكتوراه .

-**الشبكة الموحدة للبحث العلمي :** يتمثل المشروع في إقتناء إشتراكات الكترونية في مجلات و دوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني .

–دعم التعاون العلمي : تمويل إتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج 20-20.

التكوين المهني والتشغيل

16- يعكس مشروع ميزانية سنة 2018 إيلاء الأهميّة لإدماج طالبي الشغل وخاصة بتمويل مبادرات جديدة على غرار"عقد الكرامة" ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولويّة التي يحضى بها القطاع على المستوى الوطني حيث تمّ للغرض إدراج إعتمادات تناهز **352 م د** بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل .

ويرتكز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات الشغل كما يلي:

آليات معالجة سوق الشغل:

- ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2018 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعتمادات تبلغ 300 م د منها إعتماد قدره 111 م د لتمويل برامج ادماج مهني للشباب :
- برنامج "عقد الكرامة" لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 80 م د.
- برنامج "فرصتي" (23 م د) في مقاربة جديدة لعلاقة طالب الشغل مع هياكل التشغيل حيث يهدف هذا البرنامج إلى توفير مرافقة مشخصة في تحديد المشروع المهني عبر التكوين التكميلي لتحسين كفاءات ومهارات طالب الشغل بصورة مستمرة .
- برنامج الشراكة مع الجهات بإعتماد قدره 3 م د يهدف إلى دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية، وتيسير إندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة النشيطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية التي تكتسي أهمية خاصة على مستوى إحداثات الشغل وتركيز المؤسسات، ويتم تشريك مختلف مكونات المجتمع المدني بالجهة في تصور وإعداد و تنفيذ ومتابعة هذا البرنامج .
- برنامج دعم الإستثمار في الإقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 5 م د منها 3 م د لفائدة مشروع تونس الذكية و 2 م د لتنفيذ الاتفاقيتين المبرمتين بين الدولة ومؤسسات تنشط ضمن الاقتصاد الرقمي .

كما سيتواصل تمويل الآليات العادية لمعالجة سوق الشغل التي تتصرف فيها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل حيث تستأثر البرامج المخصصة لتحسين تشغيلية طالبي الشغل بالقسط الأكبر من تدخلات الوكالة (130 م د).

التكوين المهني:

✓ **التكوين المهني الأساسي:**

-تمّت برمجة إعتمادات بـ 17.5 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.

-ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ 65.000 متكون (تكوين مقيس) و25.000 خريج.

-سيتّم سنة 2018 استقطاب 700 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 1 م د.

✓ **التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات**

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 4.1 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 4.0 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 170 ألف مشاركة تستفيد منها 4000 مؤسسة بإعتمادات جمليّة تناهز45 م د منها إعتماد بـ 41 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء المستوجب إنفاقه من قبل المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة.

تمويل المشاريع الصغرى و القروض الصغيرة :

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2018 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 2000 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي 20 م د (بمعدل اعتماد قدره 10.000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم إعتماد قدره 7 م د للمساهمة في التمويل.

و تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

هذا ويساهم الصندوق الوطني للتشغيل بـمبلغ يقدر بـ 30 م د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير وبـ 20 م د لإسناد 8 آلاف مشروع صغير.

الشبـــاب والرياضـــة

17- سيتم بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة فـي سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع تقدر بـ74 م د.

وتتمحور أهم التدخلات في قطاع الشباب والرياضة بالنسبة لسنة 2018 أساسا حول :

قطاع الرياضة:

تقدّر اعتمادات الدفع المخصصة لقطاع الرياضة بـ 56 م د مقابل 50.5 م د مرسّمة بقانون المالية لسنة 2017 و ذلك لانجاز المشاريع والبرامج التالية :

- تثمين المنشآت الرياضية التي هي بصدد الإستغلال وتعهدها بالصيانة والتهيئة والترميم بهدف المحافظة على جاهزيتها لاحتضان مختلف الأنشطة الرياضية في ظروف ملائمة خاصة أمام تزايد عدد الجمعيات الرياضية الناشطة بها من خلال أشغال التوسعة والتنوير والتعشيب علاوة على الأشغال التي تستوجبها شروط السلامة بالمنشآت الرياضية .
- مواصلة تحمل المساهمة المالية للجماعات المحلية في المشاريع المشتركة وذلك بصفة استثنائية اعتبارا للصعوبات المالية التي تواجهها البلديات.
- مواصلة تأهيل عدد من المركبات الرياضية الكبرى لجعلها جاهزة لاحتضان المباريات الرسمية الوطنية والدولية وكذلك التربصات التدريبية لمختلف الأندية والمنتخبات الوطنية في أحسن الظروف.
- مواصلة تأهيل الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

قطاع الشباب:

تقدّر اعتمادات الدفع المخصصة لقطاع الشباب بعنوان سنة 2018 بـ18 م دسيتم تخصيصها أساسا لانجاز المشاريع والبرامج التالية :

- مواصلة برامج تأهيل عدد من المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية بما في ذلك الفضاءات الخارجية.
- مواصلة التأهيل التدريجي لمراكز السياحة الشبابية (مراكز الإقامة ومراكز الاصطياف والتخييم) بهدف الارتقاء بأدائها وتطوير جودة خدماتها وتحسين قدرتها على الاستجابة للطلب المتزايد عليها خاصة من طرف المؤسسات الشبابية والاجتماعية الناشطة بالأوساط الريفية والمستقطبة لناشطين من الفئات الاجتماعية المستهدفة.
- مواصلة تجهيز مؤسسات الشباب بوسائل التكنولوجيات الحديثة للاتصال (حواسيب وتجهيزات إعلامية وأنترنات وشاشات تفاعلية وراديو واب وتلفزة واب) .
- تأهيل عدد من المركبات الشبابية بالمدن الكبرى وتطوير أدائها وتنويع خدماتها انطلاقا من التجربة الناجحة للمركب الشبابي والرياضي بالمنزه السادس.

الشــؤون الثقــافية

18- تتمثل أهم التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في :

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية
- الحرص على رقمنة التراث المكتوب
- دفع السياحة الثقافية وتطوير المسالك السياحية للتصرف بالمخزون التراثي خاصة داخل الجمهورية
- دمج الشأن الثقافي في الظاهرة الإجتماعية من خلال مختلف المتدخلين وذلك عبر التظاهرات وخاصة منها :

❖ **برنامج مدن الفنون :** عبر تركيز ساحات الفنون بمراكز الولايات وتمويل المبادرات الثقافية للأفراد والمجموعات والمجتمع المدني وتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية بالمناطق الداخلية والحدودية في إطار مقاومة الإرهاب.

❖ **برنامج مدن الحضارات :** الذي سيمكن من المحافظة على التراث من خلال تأهيل وتهيئة مسالك ثقافية تراثية وتنفيذ عقود استغلال للمعالم والفضاءات الثقافية والتراثية ودعم مبادرة مجموعة من الجمعيات الثقافية في مجال تثمين الذاكرة والتاريخ والتراث.

- تعزيز اللامركزية الثقافية من خلال مواصلة تأهيل مختلف الهياكل الثقافية عبر تهيئتها وتجهيزها.
- تطوير ومزيد العناية بمختلف القطاعات (السينما والفنون التشكيلية والكتاب والمسرح والتراث...).
- دعم المؤسسات الثقافية والعمل على تطوير مضامين نشاطها.

وللغرض تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود **70.0 م د** بعنوان سنة 2018 لمواصلة إنجاز المشاريع المتعهد بها والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة وذلك على النحو التالي :

أهم المشاريع المتواصلة :

- الإنتهاء من أشغال وتجهيز **مدينة الثقافة بتونس** استعدادا لافتتاحها ولاستغلال فضاءاتها.
- مواصلة تجهيز قاعات عروض دور الثقافة بالآلات الرقمية
- مواصلة برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري
- مواصلة بناء وتجهيز دور الثقافة والمكتبات العمومية
- مساهمة الوزارة في تهيئة وتجهيز مختلف مسارح الهواء الطلق.
- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية ومدارس الموسيقى والرقص.

أهم المشاريع الجديدة :

الإستثمارات المباشرة	**التكلفــة**
–تجهيز قاعات العروض بالآلات الرقمية	1.7 م د
–إنجاز دراسة حول التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية للعمل الثقافي	0.3 م د
–مشروع نقلة وحفظ وصيانة مخزون الاعمال الفنية التشكيلية	1.0 م د
–إقتناء كتب تونسية	2.6 م د
–إقتناء جهاز تعقيم الكتب	0.2 م د
–تهيئة المكتبات العمومية	2.7 م د
–إقتناء كتب لفائدة المطالعة	2.0 م د
–مشروع رقمنة التراث المكتوب	2.0 م د
–تهيئة وتوسيع وبناء دور الثقافة	5.0 م د
–إحداث متحف جهوي بسليانة	7.0 م د
–إحداث متحف جهوي بسيدي بوزيد	4.0 م د
–إقتناء أراضي أثرية بقرطاج	1.0 م د
–تركيز منظومة للطاقة الشمسية لمقر المكتبة الوطنية	0.2 م د

التمويل العمومي :

	التكلفــة
• تمويل قطاع السينما والإنتاج	6.0 م د
• برنامج مدن الفنون	5.0 م د
• برنامج مدن الحضارات	5.0 م د
• برنامج التراث الثقافي والوطني	1.9 م د
• دراسة إقتصادية وإجتماعية للتظاهرات الكبرى	0.2 م د
• تعزيز إجراءات السلامة والحماية بالمواقع الأثرية والمتاحف	0.5 م د

الشؤون الاجتماعية

19- تمّ تخصيص اعتمادات دفع قدرها **50 م د** وستوظف أساسا:

❖ **أهم المشاريع المتواصلة :**

-إحداث مركز جديد لإيواء وتأهيل المعاقين ذهنيا فاقدي السند بقابس : 1.1 م د

-توسيع المركز الاجتماعي والتربوي "السند" :0.8 م د

-تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة : 1.5 م د

-بناء مقر للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد :0.2 م د

-بناء مركب إداري بصفاقس : 0.7 م د

-بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية : 0.4 م د

-تهيئة المعهد الوطني للتربية المختصة : 0.3 م د

-تهيئة مركز الأمان : 0.7 م د

❖ **أهم المشاريع والبرامج الجديدة :**

-تهيئة وتوسيع قسم تفقدية الشغل والمصالحة بجندوبة : 0.4 م د

-بناء قسم تفقدية الشغل بسليانة : 1.1 م د

-بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 0.9 م د

-بناء وحدات محلية لتفقد الشغل : 0.6 م د

-تهيئات مختلفة : 0.4 م د

-بناء قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بتطاوين : 0.5 م د

-تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي : 41.0 م د

20- المرأة والأسرة والطفولة

● **برنامج المرأة :** إنطلاقا من رصد واقع مشاركة المرأة في جميع المجالات والتي تدلّ على وجود فوارق هامة بين الجنسين لا سيما في مجال الإندماج الاقتصادي والسياسي وفي التمتع بالحقوق الإنسانية للمرأة وخاصة بالوسط الريفي وشبه الحضري واعتبارا للظرف الحالي الذي تمرّ به البلاد والذي يقضي تفعيل مبادئ المواطنة الكاملة بين الجنسين والمساواة وعدم التمييز والحرية والكرامة،تمّ وضع تصوّر عملي للتدخل في مجال النهوض بأوضاع المرأة وذلك بالخصوص عبر التمكين الاقتصادي والإجتماعي والإحاطة بالنساء ذوات الحاجيات الخصوصية ومساعدتهنّ على الإندماج الاقتصادي والإجتماعي.

وقد تجلّى ذلك من خلال ميزانية الوزارة لسنة 2018 حيث تمّ التركيز على خمسة محاور :

- التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمرأة بالريف.
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة.
- التمكين الاقتصادي للمرأة.
- التنمية الاجتماعية للمرأة.
- إنجاز متحف المرأة.

وقد تمّ تخصيص إعتمادات لهذا البرنامج في حدود **11.3 م د** لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التي تم التعهد بها خلال السنوات السابقة على غرار :

- البرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية.
- تهيئة وتجهيز مراكز الفتاة الريفية.
- دراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة.

وكذلك للشروع في إنجاز **مشاريع جديدة** أهمها ما يلي :

التكلفـة

-الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية 5.0م د

-الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والإقتصادي للمرأة بالريف 3.0م د

-الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة 1.0م د

-التنمية الاجتماعية للمرأة 0.7م د

-تهيئة وتجهيز متحف المرأة 0.7م د

-تهيئة مركز فتاة ريفية وقطب إشعاع 0.2م د

-إنجاز 3 دراسات حول كلفة العنف ضد المرأة ووضعية المعينات المنزلية 0.5م د

-إحتضان تونس لندوات إقليمية عربية حول أوضاع المرأة والأسرة بالبلدان العربية 0.5م د

- **برنامج المسنيـن :**

يهدف برنامج المسنين إلى :

-تمكين كل المسنين دون تمييز من خدمات الرقابة الصحية والحماية الاجتماعية والقانونية بما يضمن لهم العيش الكريم.

-المحافظة على المسنين داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.

-تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لما يستجيب لخصوصياتهم.

-تثمين كفاءاتهم واستثمار خبراتهم.

وقد تـمّ تخصيـص إعتمـادات دفع لفـائــدة هذا البرنـامـج في حـدود **2.7 م د** لمواصلـة إنجاز المشاريع التالية :

-إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة.

-تجهيز مراكز رعاية المسنين بالكاف وصفاقس ومنوبة.

-إصدار مجلة حماية كبار السن.

والشروع في إنجاز **المشاريع الجديدة** التالية :

التكلفـة

-تهيئة مراكز رعاية المسنين بمنوبة والقيروان وسوسة وقرمبالية 0.9 م د

-تجهيز مراكز رعاية المسنين بقمرت ومنزل بورقيبة 0.2 م د

- **برنامج الطفولــة :**

يهدف برنامج الطفولة إلى :

-وضع منظومة متكاملة لحماية الطفل عبر تعزيز آليات الرصد والوقاية في مجال حقوق الطفل والإحاطة بالأطفال المهددين والفاقدين السند والعمل على الحد من العنف المسلط ضدهم.

-تمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة.

-تربية الأطفال ووقايتهم وتنمية مهاراتهم على نحو أفضل وتوفير الإحاطة والتأطير لأطفال المعتمديات والمناطق ذات الأولوية عبر تقريب خدمات التنشيط التربوي والإجتماعي.

-تمتيع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (3 – 5 سنوات) بحقهم في الإلتحاق برياض الأطفال البلدية.

سيتمّ خلال سنة 2018 رصد إعتمادات دفع في حدود **16.0 م د** لمواصلة إنجاز المشاريع المتعهد بها خلال السنوات الماضية والشروع بالخصوص في إنجاز **المشاريع الجديدة** التالية :

	التكلفة
-برنامج النهوض بالطفولة المبكرة	1.5 م د
-تهيئة 8 مراكز مندمجة	1.5 م د
-تهيئة 22 مركب طفولة	1.5 م د
-تهيئة 27 نادي أطفال	1.5 م د
-تجهيز مؤسسات الطفولة	1.8 م د
-هدم وإعادة بناء مركب الطفولة بالطويرف	1.0 م د
-دراسات	0.8 م د
-الإنتهاء من بناء مركبي الطفولة بالروحية وقعفور	0.6 م د

-تهيئة 6 مراكز إعلامية موجهة للطفل	0.1 م د
-إقتناء وتركيز تجهيزات لتأمين الوزارة	0.2 م د
-إقتناء تجهيزات مختلفة	0.1 م د

الصحة

21- سيتم بالنسبة لقطاع الصحة في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **204 م د دفعا** لتمويل مختلف المشاريع والبرامج موزّعة بين **151.3 م د** مشاريع بصدد الإنجاز و**52.7 م د** مشاريع جديدة.

❖ **أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز**:

بيان الـــمشروع	**اعتماد الدفع**
- الطبّ الوقائي	7.0 م د
- إقتناء أراضي وعمارات	1.8 م د
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحيّة	4.0 م د
- البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق الصحية ذات الأولوية	11.1 م د 15.0 م د
- البرنامج الخصوصي لمقاومة الأمراض المزمنة	7.0 م د
- البرنامج الخصوصي لمقاومة الكبد الفيروسي	2.0 م د
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسبيطلة	
-إقتناء 4 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة المستشفيات الجهوية بالقيروان ومدنين وسيدي بوزيد والكاف	2.0 م د
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2014)	1.2 م د
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2015)	2.0 م د

- تجهيز مراكز تصفية الدم (برنامج 2016) 1.0 م د
- تجهيز المستشفيات المحليّة (برنامج 2014) 1.0 م د
- إقتناء آلتي باتسكان (Pet Scan) لفائدة ولايتي تونس وسوسة 2.5 م د
- اقتناء 5 آلات للقثطرة القلبية 2.0 م د
- اقتناء 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي 3.0 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2014) 1.2 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2015) 2.0 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2016) 1.5 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2015) 1.7 م د
- اقتناء آلتي للقثطرة القلبية لفائدة مستشفى سهلول بسوسة وحبيب ثامر بتونس 1.0 م د
- إقتناء جهاز ذو تقنية آليّة لفائدة معهد صالح عزيز 2.0 م د
- صيانة وتهذيب الهياكل الصحيّة 5.9 م د
- اقتناء تجهيزات ومعدات لتأهيل قاعات العمليات بالمؤسسات الصحيّة 2.5 م د
- صيانة تجهيزات الهياكال الصحيّة 2.5 م د

كما تمّ في إطار مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018، إعادة تقييم **35** مشروعا وبرنامجا بصدد الإنجاز بكلفة إضافية قدرها **33.9 م د**. وقد تعلّق هذا الإجراء بأهمّ المشاريع والبرامج التّالية:

بيان الــمشروع	**الكلفة الإضافية**
- بناء قسم الأمراض الصدرية بالمستشفى الجهوي بقفصة	: 0.9 م د
- بناء مطبخ وبيت غسيل ومغازة بالمستشفى المحلي ببوسالم	: 1.9 م د
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسبيطلة	: 2.7 م د

- بناء مخزن للتلاقيح والأدوية : 1.0 م د
- بناء قسم الاستعجالي بمستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة : 2.2 م د
- بناء قسم للجراحة التجميلية بمستشفى الحبيب بورقيبة صفاقس : 1.0 م د
- بناء مركز الأمراض السرطانية بمستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة : 1.3 م د
- تهيئة وتهذيب الأقسام الاستشفائية بالمستشفى الجهوي بالكاف : 2.2 م د
- تهيئة وتأهيل قسم الجراحة العامة بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير : 1.1 م د
- تطوير المستشفى المحلي بمارث إلى مستشفى جهوي : 1.9 م د
- إحداث قسم للجراحة العامة وقاعات عمليات بالمستشفى المحلي ببوحجلة : 1.0 م د
- إقتناء آلتي باتسكان (Pet Scan) لفائدة ولايتي تونس وسوسة : 6.5 م د
- إقتناء جهاز ذو تقنية آليّة لفائدة المعهد صالح عزيز : 1.7 م د

❖ **المشاريع الجديدة**: تمّ إعطاء الأولويّة للهياكل الصحية العمومية التابعة للخط الأوّل من خلال دعم الطب الوقائي بالإضافة إلى إحداث برنامج خصوصي لتأهيل الأقسام الاستعجالية بمختلف المؤسسات الاستشفائية. كما تمّ ترسيم برنامج سنوي جديد لصيانة وتهذيب وتجهيز الهياكل الصحية بكلفة جملية قدرها 40.0 م د.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم إعتمادات دفع قدرها **52.7 م د** موزّعة بين **47.3 م د** على الموارد العامّة للميزانيّة و**5.4 م د** على موارد القروض الخارجية الموظفة.

وتتمثّل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

بيان الـــمشروع	**الـــكلفة**		**الـــدفع**	
	م ع م	**ق خ م**	**م ع م**	**ق خ م**
- الطبّ الوقائي	: 50.1 م د		24.9 م د	
- البرنامج الخصوصي لتأهيل أقسام الاستعجالي	: 10.0 م د		5.0 م د	
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بمكثر ولاية سليانة	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د

بيان الــمشروع	الــكلفة		الــدفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" جلمة ولاية سيدي بوزيد	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" غار الدماء ولاية جندوبة	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بحفوز ولاية القيروان	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيبة ولاية القصرين	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د
- بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" باللجم ولاية المهدية	: 6.3 م د	31.5 م د	0.2 م د	0.5 م د
- بناء المستشفى المتعدد الاختصاصات بالقيروان	: 21.0 م د	120.0 م د	0.4 م د	2.4 م د
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بمكثر ولاية سليانة	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" جلمة ولاية سيدي بوزيد	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" غار الدماء ولاية جندوبة	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بحفوز ولاية القيروان	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيبة ولاية القصرين	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى الجهوي صنف "ب" باللجم ولاية المهدية	: 2.5 م د	12.0 م د		
- تجهيز المستشفى المتعدد الاختصاصات بالقيروان	: 11.0 م د	64.0 م د		
- صيانة وتهذيب الهياكل الصحية (برنامج 2018)	: 15,0 م د		4.4 م د	
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2018)	: 25.0 م د		7.2 م د	

المالية

22- تم إعتماد هيكلة ميزانية الوزارة وفق التقسيم البرامجي : برنامج الديوانة،برنامج الجباية، برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص، برنامج مصالح الميزانية ، برنامج التصرف في الدين وبرنامج القيادة والمساندة.

وتبلغ جملة نفقات التنمية **110 م د** مقسمة بين البرامج كما يلي :

-برنامج الديوانة : 33.63 م د
- برنامج الجباية : 2.69 م د
- برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص : 11.0 م د
- برنامج مصالح الميزانية : 0.15 م د
- برنامج التصرف في الدين : 0.03 م د
- برنامج القيادة والمساندة : 62.5 م د

وتخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها :

- استراتيجية برنامج تعصير الديوانة الذي تم برمجة انجازه على 5 سنوات بداية من سنة 2015 وقد تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2018 قدرها 33.6 م د لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها :

- اقتناء أجهزة سكانار : 9.0 م د
- بناء وتهيئة مراكز ومحلات لمصالح الديوانة : 6.0 م د
- اقتناء معدات خصوصية لمصالح الديوانة : 4.0 م د
- اقتناء وتركيز منظومة مراقبة عبر الفيديو : 2.0 م د
- اقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية : 2.0 م د
- تجهيز ميدان الرماية بالمدرسة الوطنية للديوانة : 1.3 م د
- مواصلة بناء مقر الإدارة العامة للديوانة : 1.0 م د
- هدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس : 1.0 م د

- تحسين استخلاص الموارد الجبائية وغير الجبائية وذلك برصد اعتمادات قدرها 13.69 م د لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها :

- بناء القباضات : 6.5 م د
- تهيئة وصيانة قباضات المالية : 2.5 م د

- بناء مكاتب مراقبة : 0.6 م د
- تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة : 0.6 م د
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج الجباية) : 1 م د
- اقتناء معدات اعلامية(برنامج المحاسبة العمومية) : 0.6 م د

- سيتم في سنة 2018 مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د، وذلك بترسيم اعتمادات برامج وتعهد بـ100 م د ودفع بـ **40 م د.**

- إحداث صندوق يسمى " **صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار** " بكلفة تقدر بـ 50 م د. وسيتم بالنسبة لسنة 2018 ترسيم اعتمادات دفع في حدود **20 م د**.

الشـــؤون الدينيـــــة

23- يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد حوالي 2 م د لنفقات التنمية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 1.48 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،

اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.25 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة بصدد التركيز.

كما تمّ رصد إعتمادات بالعنوان الأول بمبلغ 12.3 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

24- سيتم في سنة 2018 ترسيم اعتمادات دفع بقيمة **11 م د** ستوجه أساسا لتمويل البرامج التي تم الشروع فيها و المتمثلة خاصة في :

- إعادة هيكلة 10 آلاف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.

- إنجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية.
- تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار.
- تحديد 120 قطعة أرض لملك الدولة.
- تسجيل 300 مدرسة ومسكنا إداريا ومؤسسة عمومية والرصيد العقاري والمتأتي من عمل اللجان.

ويجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2018 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال مواصلة بناء مقرات إدارات جهوية وتهيئة فضاءات موجودة واقتناء تجهيزات إدارية ومعدات إعلامية.

نفقــات السيـــادة والإدارة

25- وزارة الداخلية:

سيتم في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 250 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية :

- مواصلة تدعيم التجهيزات والبرامج الإعلامية بالوزارة بتكلفة قدرها 20 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 4 م د.
- مزيد دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك بكلفة قدرها 9.1 م د واعتمادات دفع في حدود 9.1 م د .
- تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 69.2 م د واعتمادات دفع قدرها 67.5 م د لبناء وترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .
- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 167 م د وباعتمادات دفع في حدود 115.1 م د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات ومعدات لمراقبة حركة المرور و إقتناء قطع غيار و مدرّعات وبرنامج إكساء قوات الأمن الداخلي.

– دعم الوزارة لتمكينها من القيام بتكوين إطاراتها و أعوانها و ذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها و ذلك بكلفة قدرها 11.6 م د وباعتمادات دفع في حدود 12.1 م د .

26 - وزارة الدفاع الوطني :

سيتم في سنة 2018 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 370 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية :

وتمحور أهم التدخلات لسنة 2018 حول :

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب باعتمادات دفع تناهز 32 م د،
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة بهدف تحسين الظروف الحياتية بالثكنات علاوة عن تهيئة المستشفيات العسكرية حيث تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 45 م د بعنوان البرامج والمشاريع المتواصلة و 13.7 م د بعنوان البرامج والمشاريع الجديدة.
- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 260.4 م د يهمّ أساسا برامج الإسناد والذخيرة وذلك بهدف ضمان جاهزية المعدات العسكرية.
- تدعيم التجهيزات لفائدة الإدارة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ومراكز التكوين المهني التابعة لوزارة الدفاع الوطني حيث تم تخصيص اعتمادات دفع تقارب 8 م د.
- تدعيم استثمارات باقي المؤسسات العمومية (ديوان تنمية رجيم معتوق والمحدث والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد والمستشفى العسكرى الأصلي للتعليم بتونس ومركز البحوث العسكرية) حيث خصص لفائدتها اعتمادات دفع تقارب 11 م د.

27 - وزارة العدل :

- **برنامج العدل :**

في إطار دعم نجاعة مرفق القضاء تمّ بلورة رؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائيـة بهـدف التوصـل إلى إستقلاليـة السلطـة القضائيـة واستعـادة ثقـة المواطنيـن في العدالة.

وعلى هذا الأساس تمّ تكثيف مجهودات الإستثمار لفائدة كل من المصالح العدلية والمصالح السجنية لبلوغ الأهداف التالية :

- ✓ تأهيل وتعصير مرفق القضاء حسب المعايير الدولية بالإضافة إلى توفير الحماية لكل من الأفراد والمقرات والوثائق والمعلومات من أجل تحسين جودة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين.
- ✓ تحسين الخدمات القضائية وتيسير الولوج إليها عن بعد.
- ✓ تيسير النفاذ إلى العدالة عبر إقتناء منظومات خصوصية.
- ✓ تطوير أساليب العمل والخدمات عبر تجديد ودعم أجهزة الإعلامية.

ويتبين ذلك من خلال ما تمّ رصده من إعتمادات دفع قدرها **35.3 م د** ستخصص لفائدة المشاريع المتواصلة والشروع في **المشاريع الجديدة** التالية :

	التكلفة
-تهيئة وتوسيع محاكم الناحية	6.2 م د
-بناء محكمة الناحية بقرمبالية	1.8 م د
-تهيئة وتوسيع المحاكم الإبتدائية	2.0 م د
-بناء مقر جديد للمحكمة الإبتدائية بتونس	43.0 م د
-بناء المحكمة الإبتدائية سوسة 2	9.1 م د
-تهيئة وتوسيع محاكم الإستئناف	2.0 م د
–بناء محكمة الإستئناف بسيدي بوزيد	6.0 م د

-تجهيز المحاكم 1.0 م د

-برامج إعلامية ومنظومات خصوصية للمحاكم 4.1 م د

- **برنامج السجون :**

في إطار إصلاح المنظومة السجنية والإصلاحية، تمّ وضع إستراتيجية تضمن حق كل من السجين والعون من خلال الأهداف التالية :

✓ تحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان عبر تهيئة وتوسيع السجون وفق المعايير الدولية.

✓ تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع.

✓ تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

✓ تركيز تجهيزات ومعدات أمنية ضرورية.

ويتبين ذلك من خلال ما تمّ رصده من إعتمادات دفع قدرها **39.7 م د** التي ستخصص لمواصلة إنجاز المشاريع المتعهد بها خلال السنوات السابقة على غرار :

التكلفة

-بناء سجن بلي 56.7 م د

-بناء سجن باجة 32.5 م د

-مواصلة بناء مركز تأهيل للإفراج بأوذنة 6.7 م د

والشروع في إنجاز **مشاريع وبرامج سنوية جديدة** تتعلق بالخصوص بـ :

- تهيئة وتوسيع السجون 11.0 م د
- إقتناء تجهيزات أمنية وإتصالية 9.0 م د
- بناء مقر جديد للإدارة العامة
للسجون والإصلاح 4.5 م د
- تجهيز ورشات التأهيل المهني 1.9 م د
- إقتناء وسائل لنقل الأنياب والخيالة 0.8 م د
- تجهيزات خصوصية للسجون 1.8 م د

28 - وزارة الشؤون الخارجية :

تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود 8.0 م د ستخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :

- توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 1.3 م د منها 1 م د لبرنامج اقتناء آلات تشفير.

- بناء مقري الإقامة والسفارة بإسلاماباد بمبلغ قدره 1.3 م د.

- صيانة و تهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 3.0 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.

- توفير مختلف التجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.6 م د.

29 – هذا وقد تم ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ **128 م د دفعا (900 م د تعهدا)** لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكدة خلال السنة.

تسديد الدين العمـومي

تسديد الدين العمـومي

تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2017:

1 -ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لـسنة 2017 (أصلا و فـائدة) **7090 م د** مقابل 5198 م د مسجلة سنة 2016 موزعة كما يلي:

	نتائج 2016	ق م 2017	تحيين 2017	الفارق
الفائدة	**1986.5**	**2215**	**2255**	**40**
الدين الداخلي	1165.4	1145	1260	115
الدين الخارجي	821.1	1070	995	-75
الأصل	**3211.8**	**3610**	**(*)4835**	**(*)1225**
الدين الداخلي	1829.8	1220	1172	-48
الدين الخارجي	1382.0	2390	(*)3663	(*)1273
خدمة الدين العمومي	**5198.3**	**5825**	**7090**	**(*)1265**
الدين الداخلي	**2995.2**	**2365**	**2432**	**67**
الدين الخارجي	**2203.1**	**3460**	**4658**	**(*)1198**

(*) باحتساب تسديد القرض الرقاعي القطري بمبلغ 500 م دولار أمريكي.

2 - و تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2017 و تطور معدل أسعار الصرف و نسق سحوبات القروض الخارجية و مستوى نسب الفائدة المتغيرة بالأسواق المالية العالمية

	تقديرات ق.م 2017	التحيين
الأورو	2.52	2.69
الدولار الأمريكي	2.25	2.40
اليان الياباني	21.52	21.26

تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2018 :

1 ـ تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2018 بـ **7972 م د** مقابل 7090 م د مقدرة بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة 882 م د أو ما يعادل تطور بـ 12.4 %.

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

- تسديد أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي 371 م وحدة سحب خاصة (DTS) أي ما يعادل 1330 م د.
- تسديد رقاع الخزينة بمبلغ جملي 1460.6 م د تتوزع كما يلي:

-رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط جانفي 2018 بمبلغ 479 م د.

-رقاع الخزينة القابلة للتنظير لخط أكتوبر 2018 بمبلغ 700.7 م د.

-رقاع الخزينة ذات قصاصة صفر (BTZc) لخط ديسمبر2018 بمبلغ 100.7م د.

-قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 180.2 م د.

و باعتماد **معدل أسعار الصرف** التالية:

	تقديرات 2018
الأورو	2.99
1000يان ياباني	22.47

مع الإشارة و أن الـــزيادة بـ **10 مليـــمات** في أسعار الـصرف لـــلدولار و للأورو و 100 مليم لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2018 كما يلي:

	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الأصل	5.9	4.4	1.1
الفائدة	1.9	1.9	0.6
خدمة الدين العمومي الخارجي	**7.8**	**6.3**	**1.7**

2 - وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2018 كما يلي:

	تحيين 2017	تقديرات 2018	التطور %
الفائدة	**2255**	**2787**	**23.6%**
الدين الداخلي	1260	1537	%22.0
الدين الخارجي	995	1250	%25.6
الأصل	**4835**	**5185**	**%7.2**
الدين الداخلي	1172	1891	%61.3
الدين الخارجي	3663	3294	%-10.0
خدمة الدين العمومي	**7090**	**7972**	**%12.4**
الدين الداخلي	**2432**	**3428**	**%40.9**
الدين الخارجي	**4658**	**4544**	**%-2.4**

3 - وباعتبار العجز المستهدف سنة 2018 بقيمة 4351 م د (باعتبار موارد الهبات و المصادرة 865 م د) و تسديد 5185 م د بعنوان أصل الدين، تقدر حاجيات الاقتراض بـ **9536 م د** .

وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

الاقتراض الخارجي	**7336**
– قروض خارجية موظفة	646
– قروض معاد إقراضها	100
– قروض دعم الميزانية	5174
– السوق المالية العالمية	1416
الاقتراض الداخلي	**2200**

4 - وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2017 بـ67875 مليون دينار وباعتماد أسعار صرف في نهاية 2018 بـ 3.05 دينار للأور و2.65 دينار للدولار الأمريكي و 23.0 دينار للألف ين ياباني، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2018 بـ 76165 م د أي ما يمثل **71.4 %** من الناتج المحلي الخام

مقابـل69.6% من الناتج المحلي الخام محتملة في نهاية 2017 و 61.9 % مسجلة في موفى سنة 2016.

5 ـ و يحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

(م د)	سنة 2016	تحيين 2017	تقديرات 2018
حجم الدين العمومي الداخلي	**19508.0**	**20580**	**22325**
المناب	%34.9	% 30.3	% 29.3
حجم الدين العمومي الخارجي	**36413.8**	**47295**	**53840**
المناب	%65.1	%69.7	%70.7
مجموع حجم الدين العمومي (م.د)	**55921.8**	**67875**	**76165**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**%61.9**	**%69.7**	**%71.4**

و بناء على ذلك، تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2018 حسب العملات الرئيسية كما يلي :

هيكلة الدين العمومي الخارجي حسب العملات	نتائج 2016	تحيين 2017	تقديرات 2018
الأورو	%40.0	%46.7	%50.3
الدولار الأمريكي	%31.8	%28.1	%25.7
اليان الياباني	%13.8	%11.0	%10.1
عملات أخرى	%14.4	%14.2	%13.9

6 ـ و يقدر مفعول ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي الخارجي نتيجة الزيادة بـ **10 مليمات** في أسعار الصرف للدولار وللأورو و **100 مليم** لـ 1000 يان ياباني كما يلي:

	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
حجم الدين العمومي الخارجي(م.د)	94.7	61.3	25.4